الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 29 تشرين الاول 2024
العدد 5337 السنة التاسعة عشرة
Mardi 29 Octobre 2024 nº 5337 19ème année
16 صفحة
50000 ليرة
www.al-akhbar.com

الحدث
إيران تدرس خياراتها
إجماع على الرد...
وخلاف على طبيعته
10

60 شهيداً في البقاع ومحاولة للتوغّل باتجاه الخيام

شروط العدو: حصار مقابل وقف إطلاق النار!

4



لبنانيون وعرب في الخدمة

هيا بنا نلاقي إسرائيل!

السفيرة الأميركية لـ«السياديين»:
أطلقوا انتفاضة «كفى» ضد حزب الله

جعجع يستعد لـ«يوم الحصاد»:
إسرائيل تحضر لإنزال جوي وبحري
يهاجم السفارة الإيرانية

على الغلاف

لبنانيون وعرب في خدمة العدوّ: هيّا بنا نلاقي جيش الاحتلال

إبراهيم الأمين

لا يمكن أن تخفي وقائع الحرب على أحد. غبار التّفّه من السياسيين والإعلاميين يمكن أن يحجب الرؤية لبعض الوقت. لكننا نعيش في عالم محكوم بقوة العسكر والأمن والاستخبارات التقنية. وبالتالي، من غير المجدي أن يراهن شركاء العدو في الداخل على أنهم غير مرئيين، أو أن الناس لا يعرفون أفعالهم وما يخططون له، وما تورّطوا فيه من مشاريع ستقود البلاد من جديد الى أتون حرب أهلية. وهي حرب تريدها إسرائيل تتمةً لحرب الإبادة التي تشنّها اليوم. وفي كل يوم يفشل فيه العدو في كسر إرادة المقاومة، يزيد رهانه على حلفائه في المنطقة وداخل لبنان.

العدو يعرف أن ما أنجزه حتى الآن لا يكفي لفرض شروطه. لكنه يعرف أكثر أن ما هو مطلوب منه في لبنان لا يتعلق حصراً بأهدافه، بل بما هو مطلوب من قبل أميركا وحلفائها من العرب. وهو إذ يتعامل بجدية مع المصالح الأميركية ومصالح حلفائها العرب في لبنان، لا يظهر اهتماماً نوعياً أو رهاناً جدياً على أدوار لقوى لبنانية، سبق أن جرّبها في محطات كثيرة على مدى خمسة عقود من دون نتيجة. لكنه مضطرّ إلى الأخذ بالسردية الأميركية - العربية التي تحتاج الى هذه القوى المحلية.

ورغم كل الضربات القاسية التي وجّهها العدو الى المقاومة، فإن تعثّر عمليته البرية على طول الحدود جاء مخالفاً لتوقعات قوات الاحتلال وحساباتها. ويبدو أن صمود المقاومين شكّل صدمة للجانبين الأميركي والعربي، وقلقاً متزايداً لدى حلفائهم اللبنانيين، والخشية من أن يكون حزب الله قادراً على الصمود بما يحول دون إخضاع لبنان.

عام 2006، لم تنتظر المقاومة وقف إطلاق النار للتثبّت من خلفيات الحرب وأبعادها. لكنّ الحرب القائمة اليوم لا تتطلّب الكثير من البحث لمعرفة خلفياتها وأبعادها. ويتّضح ذلك من خلال استعجال أميركا وحلفائها من العرب واللبنانيين حصد النتائج داخل لبنان. والجديد هو أن هذ الفريق يبدو مضطرّاً إلى القيام بالدور المناط به، ما كشف الكثير مما كان في خانة المستور، مع العلم أن «صغارهم» يكثرون من الثرثرة، ويتصرفون مع فائض من الثقة بالنفس، وبقدرة العدوّ على التخلص من حزب الله كخطوة ضرورية لإعادة ترتيب النظام السياسي في لبنان بصورة تتناسب مع زمن التطبيع الشامل مع العدو.

واللافت أن الجهات اللبنانية التي تبدي استعدادها للقيام بدور في هذه الحرب، تسعى كذلك الى إعادة النظر في صيغة الحكم التي قامت تحت اسم «الطائف» باعتباره نتاج تسوية سورية - سعودية - أميركية في القرن الماضي. ويطمح هذا الفريق الى فرض صيغة حكم جديدة تناسبه. ومشكلة هؤلاء أنهم يفكرون مثل إسرائيل، لجهة الاعتقاد بأن ما لا يتحقق بالقوة يتحقق بالمزيد من القوة، ما يدفع بهم نحو مغامرات ولو أدت إلى حرب أهلية تدمّر البلاد تمهيداً لتقسيمها بإشراف خارجي.

الحرب القائمة دلّتنا على أخطاء كثيرة في تقديرنا لمرامي العدو، مثل الاعتقاد بأن الغرب وإسرائيل، وحتى العرب، ليسوا أصحاب مصلحة في انهيار لبنان. اليوم، في ظل ما يعتقدون أنه «انهيار حزب الله»، بات الأعداء يفضلون انهياراً شاملاً في لبنان، وإدخاله في حروب أهلية متنقلة، لا تبقي منطقة ومجموعة بعيدة عن النار والدمار.

جعجع يستنفر فريقه لـ«موسم الحصاد»

السفارة الإيرانية مركز قيادة الحزب وإسرائيل ستنفّذ إنزالاً في الجناح

من كان يستمع الى تصريحات سمير جعجع وقياداته السياسية والإعلامية طوال العام الماضي، كان يمكنه فهم أن «القوات اللبنانية» لم تكن يوماً بعيدة عن الخطط التي يعدّ لها العدُوّان الأميركي والإسرائيلي ضد المقاومة، ولا عن التعاون مع دول خليجية تعتبر «القوات» فريقاً «مستعداً وقادراً" على القيام بالكثير من الأنشطة لمحاصرة «حزب الله» داخلياً، علماً أن جعجع مهتمّ أولاً وقبل كل شيء بـ»إزاحة كل الخصوم المسيحيين من دربه، فلا يبقى أثر للتيار الوطني الحر، فيما يعمل حزب الكتائب تحت جناحه، ويكون هو من يرشح القيادات المسيحية التي ستؤدّي دوراً في المستقبل». وهي خطة يفترض أنها ستتحقق سريعاً بفعل العملية العسكرية الإسرائيلية.

وبمعزل عن كل ما كشفته وثائق "ويكيليكس" سابقاً، وما قاله وليد جنبلاط ذات مرة، وما رفض سعد الحريري الإعلان عنه عندما وعد بـ"بقّ البحصة»، فإن المشترك بين كل هؤلاء هو أن جعجع ينطلق في حساباته من أنه «الوحيد الذي يملك قاعدة عقائدية تنتج آلاف المقاتلين المستعدين لمواجهة حزب الله في أي مواجهة داخلية». غير أنه يواجه معضلة ليس قادراً الآن على وضعها بنداً على جدول الأعمال، وتتعلق بأنه لا يعتقد بأن جوزيف عون هو الأصلح لرئاسة الجمهورية، وأنه شخصياً الأحقّ بهذا المنصب، كونه يملك تمثيلاً شعبياً كبيراً، ولديه حلفاء قادرون على تولّي مناصب عليا في الدولة، مرشحاً فؤاد مخزومي أو أشرف ريفي لتولي رئاسة الحكومة، لأنه «لم يعد يجد في فؤاد السنيورة الرجل القادر على تجاوز الاعتبارات المتعلقة بالمواجهة الشاملة».

ويعتمد جعجع الآن نسقَين في معركته، أحدهما يتعلق بخطاب تصالحي عام، لجهة عدم الاشتباك مع «السنّة والدروز وشيعة نبيه بري»، والطلب من القرى البقاعية الشمالية التي يوجد لفريقه نفوذ قوي فيها بالمساعدة في إيواء النازحين، لكنه يطلب من عناصره في مناطق أخرى، وخصوصاً في جبل لبنان، القيام بكل ما يلزم لإشعار النازحين بأنهم غير مرحّب بهم، وأنهم يدفعون ثمن سيرهم خلف حزب الله.

والخطير في أفكار قائد «القوات» ونشاطه لا يقف عند هذا الجانب السياسي فقط، بل يمكن تلمّسه من خلال ما ينقله متابعون لتفاصيل اجتماعاته الداخلية. وقد أمكن لجهة أمنية رسمية جمع ما تسمّيه «حصيلة عدة اجتماعات خاصة وضيّقة عقدها جعجع مع مقرّبين منه». وبحسب هذه الجهة، فإن عناوين نشاط قائد «القوات» يمكن حصرها بالآتي:

يقول جعجع إن «لدينا اتفاقاً مع دولة خليجية كبرى على خطوات يجب تنفيذها في المرحلة المقبلة، تتقاطع مع العنوان الأميركي القائل بمرحلة لبنان من دون حزب الله. والعناوين السياسية والتعبوية تركّز على اعتبار حزب الله حزباً منبوذاً من قبل العالم كله، وملاحقاً من المجتمع الدولي بسبب ما ارتكبه من جرائم. ويجب الانطلاق في العمل من قناعة أن حزب الله هو الآن في وضعية المهزوم والمحطّم، قبل أن يتحول الى حزب شبه محظور، تمهيداً لفتح ملف قضائي داخلي وخارجي يؤدي، في المرحلة الأولى، الى جعل الجيش اللبناني بقيادته الجديدة أمام مهمة نزع سلاحه بمختلف أنواعه، وليس من مراكز أو قواعد فقط، بل من أفراده أيضاً".

> في حسابات جعجع أنه الوحيد الذي يملك قاعدة تنتج آلاف المقاتلين المستعدين لمواجهة حزب الله

وحسب برنامج «الحكيم»، فإن «علينا الاستعداد لوضع نتعامل فيه مع حزب الله على أنه تنظيم إرهابي مثله مثل داعش، واعتبار كل ما يقوم به عملاً داعماً للإرهاب، وأن نستند هنا الى موقف القوى العالمية والعربية التي تصنفه على هذا الأساس». ويضيف أنه «يجب إعادة فتح كل ملف الجرائم التي يقف حزب الله وراءها، بما فيها كل الاغتيالات السياسية التي شهدها لبنان، ولا سيما اغتيال رفيق الحريري، وصولاً الى تحميله مسؤولية تدمير العاصمة في 7 أيار 2008، والاشتباه بدوره المباشر في تفجير المرفأ».

الأمر الآخر هو أن جعجع يعتقد بأنه يمكن «إطلاق حملة لإقناع اللبنانيين بأن أموال الدولة سرقت لحماية سلاح حزب الله، وأن الحزب كان يموّل نفسه من تجارة المخدرات في لبنان وسوريا، ويقيم مناطق خارجة عن القانون، ويتهرب من دفع الضرائب ويتولى إدخال بضائع غير قانونية عبر المرفأ والمطار والحدود المفتوحة مع سوريا».

ويعتقد جعجع أنه لن يكون صعباً «وضع استراتيجية تقول إن حزب الله يقف وراء كل الخراب الذي أصاب لبنان بسبب أدواره خارج لبنان، وإعادة إحياء الدور الذي قام به حزب الله في سوريا حيث كان شريكاً في سفك دماء الشعب السوري، كما أنه كان صاحب دور في تعريض أمن الخليج للخطر من خلال دوره في اليمن، وشريك في الفوضى التي تصيب العراق». ويتحدث جعجع بثقة عن «أن الدول الأجنبية ستسارع الى فتح الملفات القديمة الخاصة بدور حزب الله في قتل الأجانب في لبنان وتفجير السفارات وقتل العسكريين الأجانب».

ويعود جعجع مرة جديدة الى بيت القصيد الذي يهمّه، وهو ما يختصره بالحديث عن «الحاجة الى تركيبة حكم من نوع خاص. فهذه المرحلة تتطلب أن يكون هناك مرشح قوي مثله لرئاسة الجمهورية، وأن يكون هناك صلاحيات تنفيذية عملية لهذا الرئيس، وخصوصاً في ملفَّي حاكمية مصرف لبنان وقيادة الجيش وإدارة الأجهزة الأمنية». ولا يخفي جعجع طموحاته الخاصة بتعديل اتفاق الطائف، عندما يقول، بأنه متفاهم مع السعودية على أن يكون رئيس الحكومة شخصية ضعيفة ومغمورة تديرها الرياض، وفق المهمة المطلوبة، وأن الخليج بالتعاون مع الولايات المتحدة سيوفران الدعم لإعادة بناء الدولة التي كان حزب الله عائقاً أمام تنفيذها».

لكن، كيف يمكن الوصول الى هذه الخلاصات في ظل ما يجري الآن على الأرض؟

عند جعجع الجواب الشافي أيضاً، فهو يعتقد أن إسرائيل لديها «تكتيكها الخاص في المعركة البرية، وهي تعدّ لخطط إضافية تكسر ما تبقّى من جسم حزب الله». ويعتقد جعجع أنه يجب «فضح حقيقة أن حزب الله لم يعد حزباً لبنانياً على الإطلاق، وأنه في وقت معين كان بمقدور أمينه العام الراحل السيد حسن نصرالله إضفاء طابع لبناني على القرار، لكن القيادة عادت كلها الى إيران بعد مقتله، والآن يوجد في لبنان مسؤولون من إيران يديرون الحزب سياسياً وعسكرياً وأمنياً".

وبحسب معطيات «الحكيم»، فإن الحضور الإيراني كبير جداً، وقد حصلت الأحداث الكبيرة التي تدلّ على ذلك «من مقتل ضابط إيراني كبير كان مع نصر الله في المقر المركزي، كذلك قتل ضابط آخر كان موجوداً مع القائد العسكري فواد شكر، وأنه يجري التكتّم على مقتل عشرات الضباط الإيرانيين الذين كانوا موجودين مع السيد هاشم صفي الدين".

و"معلومات الحكيم" لا تقف عند هذا الحد، فهو يعرف "أن السفارة الإيرانية في بيروت ليست سوى مقر قيادي للمخابرات الإيرانية وللحرس الثوري الإيراني، وهي تضمّ الآن مكاتب لإدارة حزب الله وإدارة الحرب في الجنوب، حتى إن السفير الإيراني مجتبى أماني كان ضابطاً وليس ديبلوماسياً، بدليل أنه أصيب يوم عملية تفجير أجهزة البيجر".

وبحسب معلومات «الحكيم»، فإن إسرائيل «تعدّ لهجوم ضخم وكبير يستهدف الوجود العسكري والأمني الإيراني في لبنان، وإن السفارة الإيرانية باتت هدفاً مشروعاً، وخصوصاً أن لدى إسرائيل معلومات عن أن محاولة اغتيال رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو تقرّرت في اجتماعات عقدت في السفارة». ويعتقد جعجع أن إسرائيل «ستنفّذ إنزالاً بحرياً وجوياً كبيراً في منطقة الجناح، حيث يقع مقر السفارة والمباني المحيطة به، بهدف قتل وأسر العشرات من قيادات حزب الله والضباط الإيرانيين، وهو سيكون إنجازاً ضخماً يقضي على حزب الله بصورة نهائية".

وعلى هذه السيرة، لفت أحد الزملاء العاملين في «المؤسسة اللبنانية للإرسال» إلى أن مراسلة القناة في حيفا، آمال شحادة، كانت قد أشارت الى موضوع السفارة الإيرانية خلال مقابلة جرت معها على الهواء بعد الإعلان عن محاولة اغتيال نتنياهو، وأن الصحافية الموجودة في أراضي الـ 48، لم تعد إلى ذكر الأمر بناءً على تعليمات قالت إنها أتتها من قبل الرقابة العسكرية.

(أف ب)

السفيرة الأميركية تدعو «السياديّين» إلى التحرك: انتفضوا في وجه حزب الله... أطلقوا حملة «كفى»

إلى جانب العمل الأمني المكثف الذي يقوم به فريق ضخم من ضباط الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) انطلاقاً من مقر السفارة الأميركية في عوكر، تعقد مديرة محطة بيروت شيري بيكر اجتماعات مع مسؤولين أمنيين لبنانيين، ومع شبكة من العملاء اللبنانيين الذين أوصت عدداً غير قليل منهم بمغادرة لبنان سريعاً، وجرى الضغط على شركة الطيران الوطنية لتأمين تذاكر سفر لهم، بحجة أنهم عرضة للخطر.

ويبدو أن النشاط الأميركي يتركز الآن على «تحفيز» القوى الداخلية على التحرك



> جونسون لـ«السياديين»: لماذا تخافون؟ حزب الله هُزم ونحن معكم



سريعاً لملاقاة الحرب العسكرية ضد المقاومة، وهو ما تتولاه أيضاً السفيرة الأميركية ليزا جونسون التي عمدت الى حصر دائرة اللبنانيين الذين تناقش معهم تفاصيل الملف الداخلي.

وبحسب مصدر أمني لبناني رفيع المستوى، فإن التوترات الداخلية التي يتم رصدها تتركز الآن على عمليات تحريض تحصل في مناطق وجود النازحين، إضافة الى مراقبة عمليات تجمع وتحشيد تقوم بها «القوات اللبنانية» في بعض الأحياء والمناطق، في سياق «حماية مناطقنا من فوضى النازحين وحتى لا يتحوّلوا الى محتلّين». ويقول المصدر إن المؤشرات على الأرض تدل على وجود توتر، وإن الجهات الغربية في لبنان تسأل دوماً عن طبيعة سلوك النازحين لمعرفة ما إذا كان حزب الله لا يزال قادراً على ضبط حراك الناس.

وعن حقيقة ما تقوم به السفيرة الأميركية، يقول المصدر إنها مستمرة في برنامجها الأساسي القائم على فكرة «إعداد لبنان لمرحلة ما بعد حزب الله»، لكنها أضافت تعديلاً وحيداً بناءً على طلب «شيعة السفارة» لجهة أنها صارت تدعو جماعتها من السياسيين والمنظمات المدنية والإعلاميين الى ضرورة التمييز بين الشيعة وحزب الله.

ويقرّ المصدر بأن جونسون تصرّح بشكل واضح بضرورة الاستفادة من الحرب الإسرائيلية الحالية للقضاء نهائياً على حزب الله وليس فقط على قدراته العسكرية. وكشف عن محادثة جرت بين السفيرة وسياسيين لبنانيين قالت لهم خلالها إنه «لا يمكن لإسرائيل أن تحقق كل شيء عبر الحرب، وإنه آن الأوان لتقوموا بدوركم، وأن تطلقوا انتفاضة داخلية تحت عنوان «كفى»، وعلى الشعب اللبناني إظهار رغبته في الانتفاضة والتخلّص من حزب الله، وأن تعودوا الى السياق الذي برز بعد اغتيال رفيق الحريري، وخصوصاً أن الظروف الإقليمية والدولية والميدانية هي لمصلحتكم».

وبحسب المصدر، فإن السفيرة الأميركية تتوسع في حديثها مع جماعتها من «السياديين» بالقول: «لماذا تبدون خائفين، حزب الله بات مهزوماً، وقيادته مدمرة، ونحن معكم، وكل العالم الحر يقف الى جانبكم. نحن لا نريد الحدّ من نفوذ حزب الله فقط، بل سنضرب خطوط الدعم الخاصة به، ونعمل من دون توقف على إسقاط النظام في إيران أيضاً". وتدعو السفيرة، بحسب المصدر نفسه، أنصارها من اللبنانيين الى عقد لقاءات واجتماعات تضغط لانتخاب قائد الجيش العماد جوزيف عون رئيساً للجمهورية، و«هو سيتولى تعيين قائد قوي للجيش اللبناني، وسنساعد الجيش لكبح جماح كل مناصري حزب الله، وستحصلون على كل الدعم من العرب والغرب. لكن آن الأوان لأن تتحركوا الآن».



الكتائب والقوات تمايز في التنافس على القيادة

ندى أيوب

بعدما راهنت القوى السياسية التي تدور في المحور المعادي للمقاومة على أنّ الضربة الكبيرة التي تلقّاها حزب الله ستقضي عليه، ويمكن عندها التخلص منه ومن سلاحه، تراهن اليوم على أنّ «الخلاص» قد يحتاج إلى ضرب قدرات الحزب المالية، بعدما تبيّن أن ما تعرّضت له المقاومة من حملة اغتيالات لقادتها لم يترك أثره البليغ على الميدان، بدليل مسار المعركة البرّية المفتوحة منذ نحو شهر.

وينقل مطّلعون على أجواء حزبَي «الكتائب» و«القوات اللبنانية» أنّ «التقديرات لدى الحزبين بأنّ تعرض الحزب لضربة تجعله يخسر أمواله ستؤدي إلى شلله، وإلى خلق نقمة لدى جمهوره والبيئة الشيعية الأوسع، وتجعله مع الوقت غير قادر على الاستمرار بالإمساك ببيئته اجتماعياً لأنها لن تنتفع منه مالياً». ويرى أصحاب هذه النظرية أن مثل هذه الضربات ستفتح "مرحلة جديدة تسمح برفع مستوى النشاط السياسي في الساحة الشيعية واستمالة شرائح أكبر نحو المحور الآخر».

ويزداد هذا الكلام على السطح بعد ادعاءات وزير الحرب الإسرائيلي يوآف غالانت، الأسبوع الماضي، بأن «إسرائيل انتهت من هزيمة حزب الله وضرب قوته، وهي الآن في صدد تفكيك بنيته الاقتصادية وغير العسكرية»، وهو ما ترجم لاحقاً بقصف مراكز جمعية «القرض الحسن» ومزاعم الناطق باسم جيش العدو بوجود مخزن للأموال والذهب في مستودعات تقع أسفل مستشفى الساحل.

ويبدو أن خصوم الحزب من القوى الداخلية يتماهون كثيراً مع رواية العدو، وينطلقون منها لبناء فرضيات وخطط لخلط الأوراق في البيئة الشيعية. وثمّة مشتركات كبيرة حول هذه النقطة بين الحزبين الآتيَين من رحم واحد، فيما يختلفان على الأسلوب، إذ يتنافس الحزبان حول من منهما أقدر على قيادة المرحلة المقبلة وإدارة الفريق السياسي الحليف لهم.

ويقول مطّلعون على أجواء حزب الكتائب إن رئيسه النائب سامي الجميّل يرى «أنه أكثر مقبوليةً من سمير جعجع وأقدر على مخاطبة الشيعة والسنّة، بينما يكتفي جعجع بالترويج لنفسه كأقوى القيادات المسيحية، وأنه سيكون المرجعية الأولى في ساعة الحسم".

وفي أكثر من محطة، برز اختلاف بين «القوات» و«الكتائب» في تقدير الموقف والتعامل مع حوادث ذات حساسية طائفية، ويرى كثيرون أن حزب الكتائب «تصرّف بواقعية وذكاء، فيما كانت القوات من دون حكيم يدير عملها». إذ دخل حزب الكتائب على الخط للملمة مشهدَين كان يمكن أن يقودا إلى فتنة. الأول في منطقة بلاط الجبيلية، عندما نصب شبان تابعون لوحدة العمل الاجتماعي في حزب الله واللجنة الموكلة متابعة النازحين على الطرقات خيمة عند مدخل بلاط لإرشادِ النازحين إلى بعض البيوت ومراكز الإيواء في المنطقة، فخرجت أصوات (قواتية وكتائبية وغيرهما...) مدّعية وجود مسلحين داخل الخيمة، وبالفعل تجمّع عشرات الشبان حول الخيمة وحول مركز «الكتائب» الذي انجرّ عناصره الى التوتر. وبعد اتصالات أوضحت أن الفريق يعمل في الحقل الإغاثي فقط، عمد كوادر حزب الكتائب إلى فضّ التجمّع وتهدئة الأمور.

وتكرر الأمر في جبيل أيضاً، مع قيام أشخاص من آل زعيتر، بإنشاء مبنى على أرض متنازع على ملكيّتها، فسرّب فريق «القوات» أخباراً غير صحيحة عن «اعتداء الشيعة على أراضٍ مسيحية تابعة للبطريركية"، ما استدعى اتصالات وتنسيقاً بين «الكتائب» والنائب السابق فارس سعيد، ومحمد عواد، وهو أحد وجهاء المنطقة، ليتبيّن أن الخلاف هو بين أفراد شيعة، وليس هناك أيّ إشكال مع المسيحيين.

وتفيد المعطيات بأنّ هاجس «الاقتتال الداخلي حاضر»، وأنّ «المجالس تشهد نقاشات ترفض جميعها هذا الاقتتال، مع التحذير من أجواء تشنج قد تخلق ردات فعل غير محسوبة»، وسط موجة تسريبات وتعبئة هدفها رفع منسوب الخوف من "عدم مغادرة النازحين للمناطق المسيحية بعد انتهاء الحرب"، وينطلق المروّجون لهذه الفرضيات من "أنّ حزب الله سيعجز عن إعادة إعمار مناطقه، وأن إسرائيل قد تحتل جزءاً من الجنوب".

على الغلاف

إسرائيل تحمّل هوكشتين شروطها المستحيلة

حصار مقابل وقف إطلاق النار!

لم تتناقل وسائل الإعلام العبرية وصول المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين إلى إسرائيل، رغم إشارتها سابقاً إلى أن الزيارة مقررة الإثنين، إلى أن أعلنت القناة 12 العبرية أن هوكشتين «يزور الشرق الأوسط اليوم»، مشيرة إلى أن «إسرائيل تسعى للتوصل إلى صفقة شاملة في لبنان تقوم على إلغاء توسيع العملية البرية، مقابل دعم الولايات المتحدة حظراً بحرياً وبرياً وجوياً على لبنان يمنع إعادة التأهيل العسكري لحزب الله وتسليحه». وفيما كشفت القناة أن «صفقة لبنان تهدف الى وقف إطلاق النار لمدة 60 يوماً، يتم من خلالها مناقشة تفاصيل الاتفاق كاملاً»، قالت إن «إسرائيل تنوي التمسك بهذا الشرط

> شروط إسرائيل تؤكد أنها ليست في وارد وقف الحرب في المدى المنظور

لكي تكون لديها قدرة وحرية على الردّ على أيّ خرق والهجوم عليه من أي مكان، سواء من الأرض أو البحر أو الجو». وأضافت أن «هدنة الشهرين فرصة للاتفاق على تفاصيل التسوية الكاملة وآليات التنفيذ والقرارات المطلوبة على المستوى الدولي للتوصل إلى اتفاق. كذلك، فإن الاتفاق الجديد سيكون أكثر فعالية من القرار السابق 1701 الذي جرى انتهاكه بعد وقت قصير من صدوره».

ورأت مصادر ديبلوماسية أن ما سرّبته القناة «يعني نسفاً للجهود التي تدّعي الولايات المتحدة أنها تقوم بها للضغط في اتجاه وقف إطلاق النار»، مؤكدة أنه «يستحيل أن يقبل لبنان بذلك، لأنه يعني فرض حصار على لبنان للقبول بوقف إطلاق النار، وهذا جنون». ولفتت المصادر إلى أن هذا الكلام يعني أن «هوكشتين قد لا يزور لبنان»، مشيرة ألى أن «رئيس مجلس النواب نبيه بري أبلغَه في زيارته الأخيرة أنه في حال لم يكن هناك تطورات جدية تؤكد وجود نية إسرائيلية لوقف إطلاق النار فلا داعي لمجيئه إلى بيروت».

ويمكن فهم ما سرّبته القناة الإسرائيلية على كونه مؤشراً على اتجاهين: إما أن العدو الإسرائيلي يرفع سقف شروطه إلى الحدّ الأقصى، بعدما استعاد حزب الله زمام المبادرة في الميدان، ما يسمح له بفرض شروطه الأخرى المتعلقة بآليات تنفيذ القرار 1701، محاولاً الالتفاف على الضغط الأميركي حتى تاريخ الانتخابات ليعرف مع أيّ إدارة سيتعامل، وإما أن إسرائيل ليست في وارد وقف الحرب نهائياً؛ أقله في المدى المنظور، وخصوصاً أنها ترى أنها لم تحقق كل ما تريده. وعبّر عن هذا الاتجاه مكتب نتنياهو الذي أكد أن «لا تراجع عن القتال في لبنان قبل ضمان خروج حزب الله من الجنوب»، مشيراً إلى أن «التقارير عن اتفاق مع أميركا لمنع توسيع القتال في لبنان محض خيال». وأشار نتنياهو إلى أنَّ «إسرائيل قوية وستكون أقوى من ذي قبل (...) إسرائيل تعرضت لضربة قاسية لكنها لم تركع، والرد سيكون بحرب تغيّر وجه الشرق الأوسط».

ونقل زوار عين التينة عن الرئيس بري قوله إن «التسريبات تذكّرنا بما شهدناه على مدار عام من مراوغة إسرائيلية في المفاوضات مع غزة حين كانَ نتنياهو يسارع إلى إفشالها كلما شعر بإمكانية التوصل إلى اتفاق». وكشفت المصادر أن «ما سرّبته القناة العبرية صحيح في جزء منه، وقد اقترحه هوكشتين وخصوصاً في ما يتعلق بهدنة مدتها 60 يوماً، لأنه كانَ مقتنعاً بأن لا جدوى لأي مفاوضات تحت النار». وهو كان يسوّق بأن القبول بالهدنة «يمكن أن يكون ورقة للضغط على بري للموافقة على البنود التي طرحها الموفد الأميركي كآلية لتنفيذ القرار 1701، وهي أصلاً في غالبيتها مرفوضة».

وأضاف زوار رئيس المجلس أنه يرى أن «الشرط الإسرائيلي المسرّب هو أول ردّ سلبي على طرح هوكشتين وهو غير واقعي، فليست إسرائيل في موقع قوة يتيح لها فرض الشروط ما دامت المعركة مستمرة ووضع المقاومة في الميدان جيد جداً».

في غضون ذلك، واصل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، الموجود في بريطانيا، اتصالاته الديبلوماسية، والتقى وزير الدفاع البريطاني جون هيلي في مقر السفارة اللبنانية في لندن. وشدد رئيس الحكومة على «أولوية الوقف الفوري لإطلاق النار والعمل مع الجهات الدولية للتوصل الى حل ديبلوماسي لتطبيق القرار 1701 كاملاً»، ونوّه «بأهمية دور اليونيفل لحفظ الاستقرار في الجنوب، داعياً «بريطانيا الى دعم جهود اليونيفل وتعاونها مع الجيش». وفيما شدد الوزير البريطاني على أن «المساعي الديبلوماسية قائمة لوقف إطلاق النار»، أشارت المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة إلى أنه «لا بد من اتفاق لوقف النار في لبنان يعيد سكان شمال إسرائيل إلى مساكنهم»، بينما قال مندوب فرنسا «إننا نعمل على وقف النار على طول الخط الأزرق وتطبيق كامل للـ 1701».

(الأخبار)



(علي حشيشو)

العدوّ يحاول التوغّل باتجاه الخيام

فتح جيش العدوّ الإسرائيلي، أمس، محور تقدّم جديداً، في القطاع الشرقي، وتحديداً من مستوطنة المطلّة ومنطقة الغجر باتجاه مدينة الخيام الحدودية. وقبل بدء التوغّل، شنّ العدو حملة قصف جوّي ومدفعي كثيفة باتجاه كفركلا وسهل الخيام والخيام والمرتفعات المحيطة. كما قصفت مدفعية العدو ودباباته منطقة بسطرة وحلتا وشانوح وأطراف كفرشوبا المشرفة على الخيام. وبعد ساعات من القصف، توغّلت الدبابات من مستعمرة المطلة باتجاه تلة الحمامص القريبة، ومن الغجر باتجاه العمرا وسردا، ثم وادي العصافير جنوب مدينة الخيام. وخلال تقدم قوات العدو، تعرّضت لصليات صاروخية مكثّفة من قبل المقاومة استهدفت مسارات التقدم في منطقتَي الحمامص واليعقوصة، عند أطراف الخيام. كما استهدف المقاومون دبابة «ميركافا»، بصاروخ موجّه، خلال تقدّمها باتجاه جنوب البلدة، ما أدّى الى اشتعالها ومقتل وجرح من فيها. وكان جيش العدو قد أعلن توسيع العملية البرية في منطقة كفركلا جنوب لبنان، وأعلن منطقة كفار يوفال الحدودية منطقة عسكرية مغلقة اعتباراً من مساء أمس، علماً أن وسائل إعلام العدو كانت قد تحدّثت عن نية جيش العدو توسيع العملية البرية في منطقتين قبل أن ينهيها. ومن المرجّح أن تكون المنطقة الثانية لتوسيع العملية، بعد منطقة الخيام، منطقة الناقورة في القطاع الغربي.

وعلى صعيد موازٍ، بات من الممكن التأكيد - بحسب مصادر ميدانية - أن قوات العدو الإسرائيلي انسحبت من كثير من القرى الحدودية التي دخلتها في الأسابيع الفائتة، وخصوصاً بلدات ميس الجبل وبليدا ومحيبيب وغيرها. أما القرى التي لا تزال القوات فيها، فلم تستقرّ في مواقع محدّدة، وتتعرّض للقصف والاستهداف من قبل المقاومين بشكل مستمرّ. كما جرى الحديث أمس عن نقل شاحنات تابعة لجيش العدو أجزاء من الجدران المحصّنة من مستوطنات حدودية الى مناطق أخرى. وبحسب المصادر الميدانية، فإن هذه الجدران يتمّ نقلها الى المواضع التي أحدث فيها الجيش الإسرائيلي ثغرات في الجدار الحدودي، عند بداية العملية البرية. والهدف هو إغلاق هذه الثغرات في بعض النقاط، حيث انسحبت القوات الإسرائيلية.

الى ذلك، نقلت «القناة 14» العبرية، عن مصادر أمنية قولها إن «الجيش الإسرائيلي يستعدّ لتسريح جنود احتياط من الخدمة على جبهة لبنان». فيما نقلت «القناة 12»، عن مصادر أمنية، إشارتها الى أن «العملية البرية تقترب من تحقيق هدفها، وهو إزالة تهديد الصواريخ المضادة للدروع».

وقائع أيام القتال الأخيرة

ونشرت «غرفة عمليات المقاومة الإسلامية»، مساء أمس، بياناً بيّنت فيه وقائع الأيام الأخيرة على صعيد القتال البري، إضافة الى ملخّص عن العمليات المتواصلة باتجاه المستوطنات والعمق الإسرائيلي.

وقالت المقاومة في بيانها إن «الأيام القليلة الماضية شهدت تصاعدًا ملحوظًا في عدد عمليّات المُقاومة الإسلاميّة اليومي». وفصّلت في الحديث عن المواجهات البرية، حيث قسّمت محاور التصدي لقوات العدو الى 5، حاول العدو التوغّل فيها كلها. المحور الأول، هو الممتدّ من الناقورة

> حتى اليوم، لم يتمكّن العدوّ من احتلال أيّ قرية من القرى الحدودية

غربًا إلى مروحين شرقًا، حيث قامت قوات العدوّ ببعض محاولات التسلل باتجاه الأحياء الجنوبية لقرى مروحين، والضهيرة، ويارين، والمطمورة (...) وقد تصدى المقاومون لهذه المحاولات واستهدفوا تحشّدات ومسارات تقدّم العدوّ، وكبّدوا قواته خسائر فادحة في الأفراد والآليات، ما أجبر قيادة جيش العدوّ على تقليص عديد قوّات الفرقة 146، العاملة في هذا المحور، بشكل ملحوظ.

أما المحور الثاني، فيمتدّ من راميا غربًا وصولًا إلى رميش شرقًا، (عيتا الشعب ضمنًا)، ومن رميش وصولًا إلى عيترون شرقاً. وقالت المقاومة إن المقاومين كمنوا لقوّة إسرائيلية تقدّمت باتجاه مرتفع «أبو اللبن» شرقي بلدة عيتا الشعب. ولدى وصول القوة إلى نقطة المكمن، اشتبك معها المقاومون من مسافة صفر، حيث سقط أكثر من 5 قتلى وعشرات الجرحى من جنود العدو. وفي الجهة الأخرى، وعند محاولة بعض مجموعات العدوّ التقدم باتجاه وسط بلدة عيترون من جهة الأحياء الشرقيّة، استهدفها المقاومون بصليات صاروخيّة كثيفة وبقذائف المدفعية، وأوقعوا في صفوفها عدداً من القتلى والجرحى، ما أجبر قوّات العدوّ على الانكفاء باتجاه المناطق غير المكشوفة.

وفي المحور الثالث، الذي يمتدّ من بليدا جنوبًا إلى حولا شمالًا، استدرج المقاومون قوة إسرائيلية معزّزة بدبابة «ميركافا»، باتجاه الأحياء الشرقيّة لبلدة حولا، واستهدفوها بصاروخ موجّه ما أسفر عن تدميرها واحتراقها وقتل وجرح طاقمها والقوّة المتحصّنة خلفها. واستهدفت وحدة الإسناد الناري تحشدات وتجمعات العدوّ عند أطراف بلدة حولا وفي بعض أحيائها.

وبالنسبة إلى المحور الرابع، الممتدّ من مركبا جنوبًا وصولًا إلى قرية الغجر اللبنانيّة المُحتلّة في الشمال الشرقي، فقد تمكّن المقاومون من تدمير عدد من دبابات العدوّ التي حاولت التقدّم خلال الأيام الماضية باتجاه بلدة العديسة، واستهدفوا تحشدات وتجمعات العدوّ في محيط وداخل بعض أحياء بلدات حولا ومركبا ورب ثلاثين. وركّزت المُقاومة نيرانها خلال اليومين الماضيين باتجاه تحشدات العدوّ وتجمعاته في محيط بوابة فاطمة عند الحدود اللبنانيّة الفلسطينيّة قبالة بلدة كفركلا.

وفي المحور الخامس، الممتدّ من قرية الغجر حتى مزارع شبعا اللبنانيّة المُحتلّة، استهدف المُقاومون بالأسلحة الصاروخيّة، وبشكلٍ مُتكرر ومُكثّف، العديد من محاولات التقدّم في خَراج بلدات كفرشوبا وشبعا بهدف السيطرة على المرتفعات.

وأكدت المقاومة «أنه حتى تاريخ نشر هذا المُلخص الميداني، لم يتمكّن جيش العدوّ من إحكام السيطرة أو احتلال أي قرية بشكل كامل من قرى الحافّة الأماميّة في جنوب لبنان».

وفي ملخّص عام، قالت المقاومة إن «القوّة الصاروخيّة» تواصل استهداف تحشّدات العدوّ في المواقع والثكنات العسكريّة على طول الحدود، وصولًا إلى القواعد العسكريّة والاستراتيجيّة والأمنيّة في العمق بمختلف أنواع الصواريخ، ومنها الدقيقة التي تُستخدم للمرّة الأولى. وقد بلغ عدد عمليّات الإطلاق التي نفّذتها القوة الصاروخية خلال الأيام الأربعة الماضية 103 عمليّات.

أما «القوة الجوية»، فتواصل أيضًا، وبتدرّج يتصاعد يومًا بعد يوم، استهداف قواعد العدوّ العسكريّة عند الحدود وفي العمق. وقد بلغ مجموع عمليّاتها منذ 17-09-2024 وحتى تاريخه 65 عمليّة إطلاق لأكثر من 150 مُسيّرة من مختلف الأنواع والأحجام، 30 عمليّة منها خلال الأيام الأربعة الماضية، وبعمق وصل إلى 145 كلم حتّى الضواحي الجنوبيّة لتل أبيب.

وبالنسبة إلى «وحدة الدفاع الجوّي»، فقد نفّذ مقاتلوها، من تاريخ 24-10-2024 حتى 28-10-2024، 5 عمليّات إطلاق لصواريخ أرض - جو على الطائرات الإسرائيليّة في أجواء الجنوب اللبناني.

وختمت المقاومة بإحصاء لخسائر العدو، وفق ما رصده المقاومون، منذ بدء المناورة البرية في الجنوب. وقالت إن العدو خسر ما يزيد عن 90 قتيلاً، وأكثر من 750 جريحاً. بالإضافة إلى تدمير 38 دبابة ميركافا، و4 جرّافات عسكريّة وآلية هامر وآلية مُدرّعة وناقلة جند، وإسقاط 3 مسيّرات من طراز «هرمز 450» وواحدة من طراز «هرمز 900»، علماً أن هذه الحصيلة لا تتضمن خسائر العدوّ الإسرائيلي في القواعد والمواقع والثكنات العسكريّة والمستوطنات والمدن المُحتلّة.

(الأخبار)

آلية 1701: تفاهم تكرّسه لجنة الناقورة

نقولا ناصيف

تنتظر بيروت من الموفد الاميركي الخاص عاموس هوكشتين جواب اسرائيل عن الموقف الرسمي اللبناني من تطبيق القرار 1701 ببنوده كاملة، والآلية المقترح ادخالها اليه في ضوء ما ترتب على الحرب الحالية بين الدولة العبرية وحزب الله. من غير الواضح عودة هوكشتين مجدداً بعدما زار لبنان الاثنين الفائت، مناقشاً الرئيسين نبيه برّي ونجيب ميقاتي في ما يقتضي ان تتضمّنه الآلية الجديدة.

من المرات القليلة لقرار يصدره مجلس الامن ان يصير الى تطبيقه وانتهاكه في الوقت نفسه، ثم الى تعليقه، فالى التشكيك فيه، ومن ثم الخوض في اجراءاته المعتمدة لتعديلها واعادة تطبيقه. ما يشهده القرار 1701 غير مسبوق في سلسلة قرارات شهيرة خبرها لبنان من قبل، معني بها مباشرة وعاشت سنوات طويلة: لا القرار 425 طُبّق، ولا القرار 520، ولا من بعدهما القرار 1559.

على طرف نقيض من القرارات الثلاثة هذه، طُبّق القرار 1701 خلال اسابيع من اصداره في 11 آب 2006. انسحبت اسرائيل من الاراضي اللبنانية المحتلة، وتراجع حزب الله الى شمال نهر الليطاني كي ينتشر الجيش اللبناني في البقعة المؤدية حتى الخط الازرق. صمد حتى 8 تشرين الاول 2023 غداة اندلاع «طوفان الاقصى» بأن انخرط حزب الله في حرب إسناد وإشغال للجيش الاسرائيلي عن غزة، فعُدَّ مسؤولاً عن تعليق تطبيقه على وفرة آلاف الخروقات الاسرائيلية الموثقة طوال قرابة 18 عاماً. منذ 23 ايلول المنصرم، بإشهار اسرائيل حربها على حزب الله، اضحى القرار في حُكم الملغى واقعياً فيما هو قائم كمستند اممي رسمي.

مع تفاقم الحرب حظيت المطالبة باعادة تطبيقه بما يشبه الاجماع: لبنان واسرائيل والولايات المتحدة والامم المتحدة، الى المجتمع الدولي المهتم باستقرار المنطقة. مع ذلك، لكل من هؤلاء وجهة نظر خاصة في تطبيقه. باتت العلة في آليته بعدما تيقّن الافرقاء المباشرون وغير المباشرين من استعصاء اصدار قرار جديد في مجلس الامن يحظى باجماع اعضائه عليه كما عام 2006، وصعوبة تعديله اضافة او نقصاناً.

كل ما يدور من حول العودة الى تطبيق القرار 1701 بات اخيراً يقتصر على سبل ايجاد الآلية الجديدة، مع انه تضمّن في الاصل آلية عمله المكلف اياها الجيش اللبناني والقوة الدولية في الجنوب، محدّداً الهدف المنوط بالآلية هذه، وهو بسط سيادة الدولة اللبنانية على كل اراضيها ومنع اي وجود مسلح غير شرعي. في السجال الدائر بين اسرائيل والحكومة اللبنانية وحزب الله، كلٍ على حدة، ان الطرف الآخر ينتهكه. في نهاية المطاف اضحى القرار منذ 23 ايلول عديم الوجود ما ان اصبحت الحرب بين اسرائيل وحزب الله وجهاً لوجه، وتالياً وحده القرار 1701 يعيد الأمن والاستقرار الى الخط الازرق بين البلدين.

في بعض الملاحظات الجاري مناقشتها في تحديد الآلية الجديدة المفترض ادخالها الى الصيغة القديمة النافذة لقرار مجلس الامن:

1. مع ان آلية القرار تقصر مسؤولية تطبيقه على مرجعيتين عسكريتين هما الجيش اللبناني والقوة الدولية، الا ان المرجعية الفعلية المعنية بتنفيذه هي الدولة اللبنانية ممثلة بالجيش، على ان تساعده القوات الدولية على بسط سلطة الدولة اللبنانية على كل اراضيها ومنع اي وجود مسلح في منطقة عمليات القرار 1701. وهو ما تنص عليه الفقرة الثالثة، وتعيد الفقرة الثامنة تأكيده مع تحديدها الآلية المفضية الى بسط سلطة الدولة ومنع اي وجود مسلح لغير قواها. كلتا الفقرتين تؤكدان على القرارين 1559 و1680 في معرض تمدّد السلطة الشرعية اللبنانية، في مرحلة تالية لكن بأهمية موازية، الى سائر الاراضي اللبنانية.

2. على مرّ السنوات المنقضية في عمر القرار، أولي الاهتمام العلني بالقوة الدولية على حساب الجيش من فرط الكلام عن قلة عديده وضعف عتاده وقدراته مع انه نشر في آب 2006 - ما ان بوشر تطبيق القرار - 15 الف عسكري جنوب نهر الليطاني وفق المعهود اليه فيه. في السنوات الاخيرة منذ عام 2019، بسبب فوضى الداخل وتدهور الاوضاع الاقتصادية والمعيشية والتظاهرات والاضطرابات وبعض التسيّب، أفرغ الجيش الجنوب من ثلثي عديده لنشره في المحافظات الاخرى لا سيما منها البقاع والشمال كي يقتصر على خمسة آلاف فقط في الجنوب. من جراء الحجّة المساقة تلك، بدا ان القوة الدولية صاحبة الاختصاص والدور في تنفيذ قرار مجلس الامن يساندها الجيش، خلافاً لما نصّ عليه القرار.

> الحل الديبلوماسي ينتظر حقائق عسكرية صادمة تريد اسرائيل وحزب الله فرضها

في احاديثه الاخيرة الاسبوع المنصرم بعد مغادرة هوكشتاين، قال بري امام زواره اكثر من مرة ان الآلية المفترض انها جديدة للقرار، لا يتولى تنفيذها الا الجيش، معيداً الاعتبار الى مسؤوليته المباشرة عن تطبيقه. ما رمى اليه هو وضع الحصان امام العربة لا العكس: الجيش صاحب الدور الرئيسي تؤازره القوة الدولية.

3. لا شك في ان الآلية الجديدة الجاري الحديث عنها تتطلب مظلة سياسية تضمن تفاهم الطرفيْن الرئيسيين المعنيين، لبنان واسرائيل. الا انهما يحتاجان الى وسيط يدير هذا التفاهم، في احسن الاحوال يقترحه عليهما كي تنبثق تسوية سياسية وان مقتصرة على قرار مجلس الامن، تعيد الاستقرار الى الخط الازرق والى ما وراء جانبيْ هذا الخط.

المعتاد في الحروب الاسرائيلية - اللبنانية منذ عام 1978 ان يتحمّل الجنوب اللبناني وحده اعباءها وكلفتها بتدمير قراه وتهجير ابنائه. ما حدث اخيراً ويتفاقم حدوثه للمرة الاولى في تاريخ دولة اسرائيل ان تجد قراها وبلداتها ومستوطناتها مستهدفة بالتدمير والتهجير.

4. المكان الوحيد لتكريس الآلية الجديدة المقترحة هو اللجنة الثلاثية اللبنانية - الاسرائيلية - الاممية (Tripartite Mechanism). نشأت عام 2006 في مرحلة لاحقة لمباشرة تطبيق القرار 1701 بمبادرة من قائد القوة الدولية على ان مهمتها مقصورة على القرار وحده. لا قرار بها من مجلس الامن، ولا توصية، ولا وثيقة تنص عليها وتحدد صلاحياتها، ولا اشارة اليها في متن القرار. دورها المحدّد هو خفض التوتر بين جانبيْ الخط الازرق، والحؤول دون اي تصعيد ومعالجة الاشكالات والحوادث التي تقع عبر الحدود بجلوس ثلاثة ضباط سمثلون لبنان واسرائيل والامم المتحدة لتذليلها. هي بذلك لجنة تقنية تحتاج الى غطاء سياسي ناجم عن تفاهم بين دولتيْ طرفيْ الحدود.

هي المهمة المعهود بها في الوقت الحاضر الى هوكشتين بتحركه بين لبنان واسرائيل، توصلاً الى الحصول على اتفاق الدولتين العدوتين على اعادة الامن الى حدودهما. من ثم تكرّس اللجنة الثلاثية الاتفاق في آلية محدثة لتطبيق القرار 1701. في الغالب اعتادت قرارات مجلس الامن لدى تمديده الانتداب الدوري للقوة الدولية في جنوب لبنان على الاشادة بدور اللجنة الثلاثية والترحيب بتسهيلها خفض التوتر، والاعتراف بجهودها لتثبيت الاستقرار في بقعة عملياتها والدعوة الى تعزيز قدراتها مع اوسع تنسيق.

مع ذلك كله، لم يحن أوان الاقتراب كثيراً من الحل الديبلوماسي في ظل تفاقم التصعيد، وسعي كل من اسرائيل وحزب الله، يوماً بعد آخر، الى فرض حقائق عسكرية جديدة صادمة قبل الجلوس الى طاولة القرار 1701.

60 شهيداً في غارات العدو على البقاع

رامح حمية

أكثر من 60 شهيداً وعشرات الجرحى غالبيتهم من الأطفال والنساء، سقطوا أمس في مجازر ارتكبها العدو الاسرائيلي في بلدات بعلبك – الهرمل.

عشرات الغارات شنها طيران العدو على القرى والبلدات في واحد من أعنف أيام القصف منذ بدء العدوان الاسرائيلي على لبنان، بدأ صباحاً بغارة على منزل في بلدة شمسطار ما ادى الى استشهاد الشاب علي سماحة وجرح طفلين. وأغار طيران العدو على بلدة الحلانية ما أدى إلى سقوط شهيدين وسبعة جرحى، وبلدة طاريا (شهيدة وجريح). بعدها فرض الطيران الحربي الاسرائيلي حزاما ناريا واسعا على امتداد المنطقة بدأها بغارات عنيفة على حي العسيرة في مدينة بعلبك ما أدى إلى سقوط ستة شهداء وعلى بلدات طاريا (أربعة شهداء) و حدث بعلبك (شهيدان) وبلدة الرام الجوبانية (سبعة شهداء) وبوداي (ستة شهداء) والحفير (عشرة شهداء) والعلاق (16 شهيداً) وبريتال (شهيدان و12 جريحاً) ويونين (شهيدان) و سرعين وقصرنبا، إضافة إلى غارات على معبرين حدوديين بين القاع والهرمل.

زحتى التاسعة والنصف من مساء أمس، بلغ عدد الشهداء في البقاع منذ بدء العدوان 488 شهيداً، وعدد الجرحى 1040، في أكثر من 1008 غارات.

على الغلاف

لبنان على «اللائحة الرمادية»: الأعمال مستمرّة كالمعتاد

محمد وهبة

منذ إدراج لبنان على «اللائحة الرمادية» في 25 تشرين الأول من الشهر الجاري، لم تلمس المصارف وشركات تحويل الأموال والتجّار، أي صعوبات في إجراءات تحويل الأموال أو فتح الاعتمادات خارج السياق المعتاد منذ أكثر من سنة. ولا يتوقع أن يكون لهذا الإدراج تداعيات خارج الضغوطات السياسية التي تمارسها الولايات المتحدة مواربة على لبنان. مصادر في مصرف لبنان، ومصرفيون، قالوا لـ«الأخبار» إن تعامل المصارف المراسلة مع لبنان لم يسجّل أي تغيير، وإن ما يتردّد في السوق عن صعوبات جديدة أو تشديد إضافي ليس حقيقياً، بل هي أخبار زائفة تحاول أن تخدم آلة الترويج للضغوط الخارجية.

كما كان متوقعاً منذ بضعة أشهر، أُدرج لبنان على اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي «فاتف». القرار اتّخذ الأسبوع الماضي بعد سلسلة اجتماعات حضرها حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري. وأثناء انعقاد هذه الاجتماعات، جرت محاولات أميركية - إسرائيلية تقترح تجاوز اقتراح إدراج لبنان على «اللائحة الرمادية» والقفز مباشرة نحو الإدراج على «اللائحة السوداء». جرت هذه المحاولات في فترة الترويج بأن حزب الله «فرط» وأن على لبنان أن يخضع ويستسلم بالكامل للإرادة الإسرائيلية – الأميركية سياسياً وأمنياً ومالياً. إذ فجأة تبيّن أن مندوباً إسرائيلياً حضر أحد الاجتماعات المتعلقة بمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أي التي ليس لإسرائيل تمثيل فيها. سقطت هذه المحاولة بتوجيه من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي كان على اتصال مباشر مع الفريق اللبناني الذي حضر الاجتماع. وبالتالي، بات لبنان يواجه المصير المعروف مسبقاً عن الإدراج على «اللائحة الرمادية». لكن لم يتم الاكتفاء بذلك، إذ إنه بحسب المعطيات المستقاة من مصرف لبنان، أجرى منصوري اتصالات مباشرة مع المصارف المراسلة التي أبلغته أنها لن تعدّل في تعاملاتها مع المصارف اللبنانية. منصوري يعود اليوم إلى بيروت آتياً من واشنطن حيث شارك أيضاً في اجتماعات الخريف لمجموعة صندوق النقد والبنك الدولي أيضاً. ويُنقل عن منصوري، قوله إن ما كانت تمارسه المصارف المراسلة في الأشهر الماضية «ستواظب على القيام به الآن من دون أي تغيير أو تشديد إضافي». وفي السياق نفسه، يقول عدد من المصرفيين إنهم لم يتبلّغوا من المصارف المراسلة أي تعديل في العلاقة معهم. ويشير هؤلاء إلى أن العلاقة مع المصارف المراسلة لجهة التدقيق في التحويلات وفي فتح الاعتمادات كانت متشدّدة أصلاً منذ توقف لبنان عن السداد في آذار 2020، وهذا التشدّد بلغ درجة مرتفعة قبل نحو سنة، إلا أنه مذاك لم يطرأ أي تغيير، بل بقي منسوب التشدّد على حاله حتى الآن.

عملياً، التدقيق الذي تجريه المصارف المراسلة على التحويلات وفتح الاعتمادات واسع الحدود، وليس ضيّقاً. فهم طلبوا إغلاق حسابات، وامتنعوا عن تنفيذ عمليات تحويل بين لبنان والخارج، وحتى بين مصرفين لبنانيين يسعى أحدهما إلى تحويل «فريش» عبر المصارف المراسلة، وسألوا المصارف الكثير من الأسئلة عن كل تحويل أو فتح اعتماد. وهذا ما أدّى إلى ارتفاع كلفة إنجاز المعاملات في المصارف. فعلى سبيل المثال، لم تكن عمليات التحويل تأخذ أكثر من بضعة أيام على الأكثر وكان التدقيق فيها يتم من خلال اللوائح المعتمدة، فإذا طرأ سؤال ما يجب عليه سريعاً ويتخذ قرار بالعملية بعد ذلك مباشرة. إنما إتمام عملية ما، اليوم، خلال أسبوع أو عشرة أيام يعدّ «إنجازاً» والأسئلة التي تطرحها المصارف المراسلة تكاد لا تتوقف لأيام ويتم التدقيق بالعناوين والأسماء وبأوضاع المستوردين ووصل الأمر إلى زبائنهم... كما أن المصارف المراسلة زادت الكلفة التي تتقاضها من أجل تنفيذ طلبات التحويل وفتح الاعتمادات.

كل هذا كان يحصل «لأنه كان يتم التعامل مع لبنان منذ التوقف عن السداد باعتباره مصنفاً على اللائحة الرمادية، أي طبقت عليه إجراءات اللائحة الرمادية من دون أن يصنّف فيها، وبالتالي بات الآن مدرج بشكل رسمي ولم تتغيّر هذه الإجراءات» وفق ما يقول المصدر في مصرف لبنان.

بالطبع، إن المخاوف من تصنيف لبنان على «اللائحة السوداء» تبقى قائمة، ولا سيما أن المهلة الزمنية الممنوحة للبنان من أجل إثبات تعاونه مع مجموعة العمل المالي «فاتف» لتعزيز فعالية النظام لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تستمر حتى كانون الثاني 2026، أي إن لديه فقط مهلة تزيد قليلاً عن السنة. وفي هذا الوقت، يبدو أن لبنان يرزح تحت أعباء تجعل الاهتمام بهذا المجال ليس ضمن الأولويات، فالنزوح والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة المسجّلة هي الأولوية إلى جانب التعامل مع الضغوط المتصلة بوقف إطلاق النار. الأعباء الداخلية والخارجية المتصلة بالعدوان الصهيوني على لبنان كبيرة وممتدّة زمنياً، وهي تبقى الأولوية المطلقة في هذه المرحلة، أما في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، فإن الأولوية للإعمار إلى جانب الأولويات التي ستطرأ سياسياً.

اما المطلوب من لبنان بالشكل العلني، فهو يتعلق بسبعة نقاط وردت في البيان الرسمي الصادر عن مجموعة العمل المالي «فاتف»، وهي على النحو الآتي:

(1) إجراء تقييمات لمخاطر محدّدة لتمويل الإرهاب وغسل الأموال والتأكد من وجود سياسات وتدابير للتخفيف من هذه المخاطر.
(2) تعزيز الآليات لضمان التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين واسترداد الموجودات.
(3) تعزيز فهم الأعمال والمهن غير المالية المحدّدة للمخاطر وتطبيق عقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة لانتهاكات التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
(4) ضمان تحديث معلومات الملكية ووجود عقوبات كافية وتخفيف المخاطر للأشخاص الاعتباريين.
(5) تعزيز استخدام السلطات المختصة لمنتجات الاستخبارات المالية.
(6) إظهار زيادة مستدامة في التحقيقات والملاحقات القضائية وأحكام المحاكم لأنواع تبييض الأموال بما يتماشى مع المخاطر.
(7) تحسين النهج إزاء استرداد الموجودات وتعريف وضبط التحركات غير المشروعة عبر الحدود للعملات والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
(8) متابعة التحقيقات وتبادل المعلومات مع الشركاء الأجانب.
(9) تعزيز تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة من دون تأخير، ولا سيما في الأعمال والمهن غير المالية المحدّدة وبعض المؤسّسات المالية غير المصرفية.
(10) إجراء رصد مستهدف وقائم على المخاطر للمنظمات غير الربحية عالية المخاطر، من دون تعطيل أو تثبيط الأنشطة المشروعة للمنظمات غير الربحية.

> يجري التعامل بتشدّد مع لبنان يتماثل مع إجراءات اللائحة الرمادية منذ «التوقف عن السداد»

(من الويب)

المقيمون والنازحون تحت رحمة صهاريج المياه

أسماء إسماعيل

يعاني النازحون إلى مساكن الأقارب أو المساكن المستأجرة، من ارتفاع كلفة الحصول على مياه الخدمة وسط انقطاع في التغذية يعود إلى الشحّ السنوي والطلب الهائل المسجّل في بيروت وجبل لبنان، حيث وفد إلى هذه المناطق العدد الأكبر من النازحين.

وسط محدودية القدرات المؤسساتية والموارد المائية، تخوض الأسر النازحة يومياً معركة تأمين الكمية اللازمة من المياه للخدمة. ففيما استقر 20% من النازحين في مراكز الإيواء، فإن القسم الأكبر من النسبة الباقية استقرّت في مساكن الأقارب أو في مساكن مستأجرة، وهؤلاء يجدون صعوبة في الحصول على المياه بشكل منتظم في ظل التقنين الناتج من شحّ المياه ومن الضغط على الشبكة العامة. لذا، يلجأ هؤلاء إلى شراء المياه من «التجّار» أو «الصهاريج». لكن ضغط الطلب على شراء المياه بات يتطلّب جهداً ومالاً وصبراً طويلاً في انتظار «الدور». فالطلب على المياه «تضاعف ثلاث مرات نتيجة النزوح» بحسب المدير العام لمؤسّسة مياه بيروت وجبل لبنان، جان جبران. يوضح أن قدرة المؤسسة على ضخّ الكميات، انخفضت من 270 ألف متر مكعب يومياً في السابق إلى نحو 110 آلاف متر مكعب حالياً «بسبب الشحّ». ورغم الاعتماد على «آبار الطوارئ وتشغيل المضخّات على مدار 16 ساعة يومياً، فإن ذلك لم يكن كافياً لتلبية كل الاحتياجات، خصوصاً في مراكز الإيواء التي تعتمد بشكل رئيسي على صهاريج المياه».

هكذا يلجأ السكان مضطرين إلى «الصهاريج». هي ظاهرة معروفة في لبنان، إنما الآن هي «تجارة رابحة». كلفة الصهريج الواحد سعة 10 براميل مياه، تبلغ 15 دولاراً وفقاً لزينب، وهي نازحة مقيمة في الحمرا. وهذا السعر مرتبط بالتفريغ في الطابق الأرضي، وكلما زادت الطوابق ارتفع السعر.

في «سوق الروشة» تحاول الأسر النازحة تقاسم كلفة الصهريج لتوزيع الكلفة. يشترون الصهريج مرة أو مرتين أسبوعياً، ولكنه نظام لا يخلو من التوترات المرتبطة بالاستهلاك. وفي البسطة التحتا، فإن السكان يشيرون إلى أن أزمة المياه هناك لم تسجّل منذ أكثر من ثلاثة عقود. والأمر نفسه ينطبق على سكان مار الياس وطريق الجديدة أيضاً حيث يتقاسم أبناء المنطقة مع النازحين الكميات القليلة التي تضخّ عبر شبكة الدولة لمدة لا تزيد عن ثلاثة أيام في الأسبوع، وفي كل يوم ما بين 4 ساعات و5 ساعات، أي إن الذي تصله المياه أولاً يكون محظوظاً. وليس في مقدور الجميع تركيب خزان أكبر، أو تحمّل كلفته، ولكنهم باتوا رهائن يقعون تحت رحمة مالكي صهاريج المياه أو مولدات الكهرباء.

هكذا، تنعدم الخيارات وتزدحم «المساومة» على حصّة من المياه، وصار مالك الصهريج جزءاً من أزمة العرض والطلب رغم أنه يحصل على المياه من الآبار التي تسحب المياه الجوفية. المياه موجودة، لكن غياب «الدولة» يجعلها سلعة يتاجر فيها مالك صهريج لديه مصلحة في بيع الحمولة كلّها ضربة واحدة (50 برميلاً) بـ 60 دولاراً بدلاً من توزيعها على مجموعة واسعة من السكان بالإيراد نفسه.

> مالك الصهريج لديه مصلحة في تفريغ الحمولة كاملة بدلاً من توزيعها

(من الويب)

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في راشيا
طلب كرم أحمد إسماعيل للبائع ناظم يوسف أبو شامي شهاة قيد بدل ضائع بالعقار 262 كفردينس العقارية.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في راشيا
نور أبو سعد

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب أحمد خليل الدغيدي بصفته وكيلاً عن فاطمه محمد يونس سند تمليك بدل عن ضائع لمُوكلته عن حصتها في العقار 59 كفرزبد.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع - زحله
لينا جنبلاط

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب يوسف داهود نعمه لنفسه سندات تمليك بدل عن ضائع بحصصه بالعقارات 465 قسم 15 حوش الزراعنة و1689 قسم 41 و49 بلوك A حوش الأمراء أراضي و3858 قسم 10 أراضي زحله و2944 قسم 10 أراضي زحله و1271 وادي العرايش ولمُوكلته دانيال وديع يشوع سند تمليك بدل عن ضائع بحصتها بالعقار رقم 465 قسم 15 حوش االزراعنة.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع - زحله
لينا جنبلاط

تبليغ انذار
من دائرة تنفيذ زحلة – الرئيسة سينتيا قصارجي
إلى محمد إبراهيم يقطين المجهول محل الاقامة والمُقيم سابقاً في قب الياس.
تُنفذ أمال عبد الله أبو خالد بالمُعاملة التنفيذية رقم 2024/24 الحُكم الصادر عن الغُرفة الابتدائية الأولى في البقاع – زحلة برقم أساس 2020/21 تاريخ 2023/10/24 القاضي باعتبار العقار رقم 667 من منطقة قب الياس العقارية غير قابل للقسمة عيناً بين المُستدعية والمُستدعى ضده: محمد إبراهيم يقطين وطرحه للبيع بالمزاد العلني وفقاً للثمن المُحدد من قبل الخبير والبالغ /51,680/ دولار أميركي (واحد وخمسون الفاً وستماية وثمانون دولار أميركي)، على أن يُعتمد هذا الثمن أساساً للطرح في المُزايدة الأولى وان يُوزع الثمن بالنتيجة على الشركاء بنسبة حصص كل منهما في العقار.
وعليه تدعو هذه الدائرة المُنفذ عليه أو من يُمثله قانوناً للحُضور إليها لتبلغ الإنذار التنفيذي وطلب التنفيذ ومُرفقاته، علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من آخر نشر ولصق لهذا الإعلان، ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقه أُصولاً، وإذا لم يتخذ محل إقامة ضمن هذه الدائرة فيتم إبلاغه جميع الأوراق في قلم الدائرة عملاً بأحكام المواد 402 و449 و837 أُصول مدنية.
مأمور تنفيذ زحلة
وليد طراف

إعلان
تبليغ سنداً لأحكام المادة 409 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
بالمُعاملة التنفيذية رقم 2023/133
إلى المُنفذ عليه: غادة أحمد الضناوي
بمُقتضى المُعاملة التنفيذية رقم 2023/133
المُنفذ بوجهك من المُنفذة: ميساء مطرجي المُتضمن إلزامك إخلاء قسم رقم 7 من العقار 423 الحدادين.
يقتضي حُضورك إلى قلم هذه الدائرة بالذات أو بالواسطة القانونية لاستلام الإنذار التنفيذي ومُرفقاته واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمُهلة عشرة أيام مُهلة الإنذار وعشرين يوماً مُهلة النشر وبانقضائها يُعتبر كل تبليغ لك ضمن نطاقها صحيحاً ويُصار إلى مُتابعة التنفيذ حتى آخرالمراحل.
مأمور التنفيذ
خالد ديب

إعلان
بيع عقاري بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
رقم التنفيذ: 2021/267.
طالب التنفيذ: شركة تشوز ش.م.ل. وكيلها المُحامي أحمد حجازي.
المُنفذ عليه: مصطفى هشام بركة، وكيله المُحامي زياد درنيقة.
المُستند التنفيذي: سندي دين بقيمة 100,000 د.أ. بالإضافة للفوائد والرسوم.
تاريخ قرار الحجز: 2021/9/6.
تاريخ تسجيله: 2021/9/8.
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني الحصص الآيلة إرثاً للمُنفذ ضده من والده المرحوم هشام بركة وذلك وفقاً لمُندرجات دفتر الشروط المُنظم بتاريخ 2024/5/27 بالقسمين والعقار المُبينين أعلاه.
موضوع الطرح: العقار 548 مقسم 14 ب.م. بدل التخمين 64,650 $ بدل الطرح: 38,760 $ عقار 548 مقسم 17 ب.م. بدل التخمين: 30,675 $ بدل الطرح: 18,858 $ عقار 579 ز.ط. بدل التخمين: 13,917 $ بدل الطرح: 8,350 $.
شروط وموعد المُزايدة: دائرة تنفيذ طرابلس قصر العدل غُرفة الرئيس نصر، الساعة الواحدة ظهراً الأربعاء 2024/11/20.
للراغب بالاشتراك بالمزايدة اتخاذ مقاماً له ضمن نطاق الدائرة ودفع بدل الطرح المُقرر قبل الجلسة ودفع رسوم التسجيل والدلالة.
مأمور التنفيذ
عبد المنعم الرشيد

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب جوزف ديب حنا لمُورث بائعيه سند تمليك بدل عن ضائع لورثة سليم أبو شحاده بحصته بكامل العقار رقم 2858 فرزل.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب سعيد جوزف جحا بصفته وكيلاً عن زياد سعيد جحا سند تمليك بدل عن ضائع للمُوكل زياد سعيد جحا بحصته بالعقار رقم 5515 أراضي زحله.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان قضائي
لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تقدم المُستدعي شربل بارود بواسطة وكيله المُحامي انطوان قزي باستدعاء سُجل بالرقم 2023/156 بوجه المُستدعى ضدهما البير ويولاند طانيوس نجم المجهولي محل الإقامة وبوجه غيرهما، يطلب فيه إزالة الشيوع في العقار 243 جعيتا العقارية، على المُستدعى ضدهما الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء، وفي حال تخلفهما عن الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً ويُعد كل تبليغ إليهما بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي، مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

دعوة الجمعية العامة العادية السنوية للمحامين المسجلين على الجدول العام
لدى نقابة المحامين في طرابلس والذين سددوا بدل اشتراكهم السنوي لعام 2024

سنداً لنص المادة /35/ من قانون تنظيم مهنة المحاماة، والتي تنص على انعقاد الجمعية العامة بدورتها العادية كل سنة «في أول يوم أحد من تشرين الثاني».
وسنداً لنص المادة /38/ من قانون تنظيم مهنة المحاماة، التي تنص على: "...إذا لم يكتمل هذا النصاب تكرر الدعوة لإجتماع آخر يعقد بخلال خمسة عشر يوماً ويكون هذا الاجتماع قانونياً مهما كان عدد الحاضرين...".
قررمجلس نقابة المحامين في طرابلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 2024/10/07 دعوة الزملاء المحامين المسجلين على الجدول العام والذين سددوا بدل اشتراكهم السنوي لعام 2024 إلى إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية يوم الأحد الموافق في 2024/11/03 الساعة الثامنة صباحاً،
إذا لم يكتمل النصاب عند الساعة التاسعة صباحاً تكون الجمعية مدعوة حكماً لإجتماع آخر يعقد يوم الأحد الموافق في 2024/11/17 الساعة الثامنة صباحاً، ويكون هذا الإجتماع قانونياً مهما كان عدد الحاضرين.
تتناول أعمال الجمعية العامة العادية السنوية
1- التقرير السنوي لنقيب المحامين.
2- تدقيق الحساب النهائي للسنة المالية 2024/2023 وموازنة السنة المالية 2025/2024 واقرارهما.
3- تحديد بدل الإشتراك السنوي لصندوقي النقابة والتقاعد عن العام 2025/2024.
4- انتخاب عضوين لمجلس النقابة بواسطة التصويت الالكتروني بالتزامن مع التصويت اليدوي.
5- إنتخاب ثلاثة أعضاء للجنة إدارة صندوق تقاعد المحامين بواسطة التصويت الالكتروني بالتزامن مع التصويت اليدوي.

نقيب المحامين في طرابلس
سامي مرعي الحسن

على الغلاف

عن جذور ومستجدّات الصراع

عبد المنعم علي عيسى *

كانت ملامح الاستقلال التي حظيت بها دول المنطقة، بدءاً من منتصف القرن الماضي ووصولاً إلى مطلع السبعينيات منه، تشير إلى اكتناز تلك الكيانات بعوامل الضعف والعجز التي ضمنها مشرط «سايكس بيكو». وزاد منها بروز سطح سياسي كان لا يخفي رغبته، إبّان سعيه إلى تثبيت حدود الكيانات التي يحكمها، وكذا سعيه إلى تثبيت أركان حكمه، في مد جسوره مع الأيادي التي تدير «المشرط» كسبيل كفيل بتحقيق تينك الغايتين، بالرغم من إدراكه أن الأخير ماضٍ في اجتراح أساليب جديدة للسيطرة على المنطقة بعد انتهاء صلاحية القديم منها. ذاكَ الذي تمثّل بصكوك «الانتداب» التي جاءت بها «عصبة الأمم» كصيغة تبيح السيطرة المباشرة على الكيانات التي استولدها «المشرط» آنف الذكر.

كان دخول إسرائيل على تركيبة المنطقة، التي تعاني أصلاً من حالة «قلق جيوسياسي» لاعتبارات عدة، ذا تداعيات أخطر من أن تُعد أو تحصى. فالكيان الذي قدّم نفسه كـ«وكيل حصري» للغرب، وهو يرتدي لبوس «المسيحية اليهودية» في مواجهة شعوب المنطقة ذات الغالبية الإسلامية، راحت أزاميله تفتك بالبنى والتراكيب السياسية التي تأسست في أتون الصراع من أجل الاستقلال. وعليه، فقد برزت على السطح تيارات عدة استولدتها بالضرورة أحاسيس من نوع الإدراك بالخطر جنباً إلى جنب ضرورات النهوض التي تأكد لديها -أي لدى تلك التيارات- أن انزراع إسرائيل كان يهدف بالدرجة الأولى إلى إعاقته. والشاهد هو أن عدداً من الأحداث والمحطات التي تزامنت، وتلت، تلك العملية كانت تؤكد على وجود نظرة غربية للمنطقة تفيد بأنها تحمل في «جيناتها» ملامح جنين قطب عالمي قادر على مواجهة الغرب إذا ما توافر لها الشرطان الموضوعي والذاتي. ولا أدلّ على ذلك من نظرية «صدام الحضارات، وإعادة تشكيل النظام العالمي» التي نشرها صموئيل هنتغتون كمقال في عام 1991، أي بعد سقوط القطب السوفياتي، ثم عاد ونشرها في كتاب صدر عام 1996. والنظرية، باختصار، كانت تريد القول إنّ الخطر المقبل على الحضارة الغربية سيكون، حتماً، من الشرق الإسلامي.

كانت وظيفية الكيان قد ظهرت، أكثر ما ظهرت، عبر حرب حزيران 1967 التي أضعفت الناصرية، من حيث أنها عجزت في الدفاع عن ترابها الوطني، الأمر الذي كانت له تأثيرات مباشرة على فكرة القومية العربية التي كانت تشكّل في حينها «لاصقاً» لشعوب المنطقة، وهوية تعرّف بها هذي الأخيرة. وعليه، فقد اكتشف الغرب أن «المشروع» هو من النوع القابل للاستثمار فيه، بل والتوسّع أيضاً في ذلك الاستثمار، لأنه ظهر وكأنه قادر على الإمساك بخيوط المنطقة المضطربة، وبدا وكأنه من الممكن له قولبتها في صناديق جاهزة لمن يريد الاستثمار أكثر. ولعل الدعم والإسناد الغربيّين، اللذين راح يلقاهما ذلك الكيان، هما وحدهما الكفيلان بتفسير ميلان هذا الأخير نحو أقصى اليمين وصولاً إلى محاولة استنساخ نظام «الأبارتهايد» البائد في جنوب أفريقيا، وإلا كيف لنا أن نفهم سيطرة بنيامين نتنياهو على دفة القيادة لمدة قاربت الثلاثين عاماً؟ بل كيف يمكن لنا أن نفهم كيف استطاع هذا الأخير حماية إسرائيل من أي ردع أممي، جاعلاً من كيانه كياناً يرقى فوق العقوبات والمحاسبة رغم كل ما ارتكبه من جرائم لا تشبهها سوى جرائم هتلر التي لا تزال حاضرة في الذات الجمعية العالمية؟

مع انكفاءة مصر عن الصراع عام 1977، مضت بقية الأنظمة العربية نحو تلوين خطابها تجاه هذا الأخير، وأضحى الجديد يقول إن «أس الصراع» في المنطقة هو حرمان الشعب الفلسطيني من قيام دولته. وهذه الطروحات تعزّزت أكثر بـ«موات» عصر الأيديولوجيات الذي ساد بُعيد تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، وفيه شعر العرب بـ«اليتم» جراء فقد حليف ناصر لقضاياهم، والأهم هو أنهم افتقدوا التوازن الدولي الذي ساد ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى هذا التاريخ الأخير. والفعل، من حيث النتيجة، كان قد وضع الكيانات العربية في موضع لا يختلف كثيراً عن الوضعية التي كانت عليها البرازيل أو نيكاراغوا، مثلاً، اللتان كانتا تدعمان قضية الشعب الفلسطيني انطلاقاً من البُعد الإنساني لها. والمسار إيّاه كان قد قاد نحو «أوسلو» 1993 و«وادي عربة» و«اتفاقات أبراهام» 2020 التي كانت الأخطر مما سبقها وبما لا يقاس.

كان كل ذلك يشير إلى تسليم كامل بالواقع وإلى وجود قرار بالتطبيع حتى ولو كان ذلك مجانياً. وهذا في النهاية لم يفتح بوابات السلام لتلك الأنظمة، ولا فتح أبواب الرساميل التي قيل إنها آتية في أعقاب وضع «بصمة» الإبهام على الصكوك. وما جرى هو أن كل تلك الأنظمة أضحت «طرائد» منزوعة السيادة والقرار. والغريب في الأمر أن هؤلاء كلهم «أدانوا» ما سمّوه بـ«تنامي النفوذ الإقليمي» لطهران في المنطقة، بل واستغربوه، على الرغم من أن أسبابه بسيطة لدرجة أن ذكرها قد لا يحتاج إلى أكثر من القول إن ذلك التنامي كان نتيجة لانحسار الدور العربي، وإن حمل إيران لـ«راية» فلسطين كان بسبب سقوطها من كل الأذرع العربية، الأمر الذي فتك تماماً بنظام الأمن الإقليمي العربي وجعله أشلاء. ومن نافلة القول إن قضايا الأمن والحرب والسلام هي كلٌّ لا يمكن تجزئته، كما لا يمكن لأي دولة أن تبتّ، لوحدها، في تلك المسائل، لأنها ببساطة لا تعيش في «فراغ». والحقيقة الصارخة التي يؤكدها تاريخ 25 قرناً من عمر المنطقة هي أن مصائر شعوبها مرتهنة لبعضها البعض.

ما تفعله إسرائيل منذ 7 أكتوبر من العام الماضي هو تثبيت «استثنائيتها» تمكيناً لوظيفيّتها التي أنشئت لأجلها. والمؤكد هو أنها، وكذا الغرب، لا يمكن أن يؤمنا بإسرائيل «عادية»، أو «مسالمة» لها حدود وتخضع لقوانين. وتسليم المنطقة بهكذا وضعية لا يقوّض النظام الإقليمي في المنطقة فقط، بل يقوّض شرعية الكيانات القائمة برمتها، ولا يترك لها فرصة للإمساك باللحظة ثم رسم ملامح المستقبل.

لا يمكن بحال من الأحوال الهروب من القضية الفلسطينية، كما لا يمكن الهروب من مواجهة إسرائيل، حيث الفعل يخلق واقعاً أكثر خطورة منه. وما يجب علينا إدراكه هو أن إسرائيل إذا ما فازت بهذه الحرب فإنّ رحم اليمين الحاكم فيها منذ ثلاثة عقود سوف يستولد «هتلر» آخر يرى أن مقتضيات الأمن تقول بوجوب اكتساح هذا المشرق من أقصاه إلى أقصاه. ومن نافلة القول، وفقاً للمعطيات السابقة، إنّ المواجهة مع إسرائيل تخلق واقعاً هو أفضل بما لا يقاس من واقع الهروب منها، حتى بأسوأ موازين الربح والخسارة السائدة كثيراً بين دويلات المنطقة.

* كاتب سوري

دروس من الحرب الإعلامية

هشام صفي الدين *

من دروس هذه الحرب الضروس، أنّ الإعلام، وتحديداً المرئي والمسموع، ليس مجرّد سلاح بروباغندا عند الإسرائيلي وحُلفائه لتهويل الخصم وتأليب قاعدته الشعبية. إنه وسيلة مباشرة لمراكمة بنك أهداف، أي أداة للقتل والتصفية والتدمير. وما زلنا غير مدركين تماماً لقدرة العدو التكنولوجية على استغلال كل ما يصدر من مواد إعلامية مرئية ومسموعة لأغراض عسكرية. وعليه، يجب التعاطي مع الإعلام وأي مادة بصرية أو سمعية قد تُستخدم إعلامياً على هذا الأساس، أي بحذر شديد ومن باب أولوية دعم المجهود الحربي بما فيه مقومات الصمود الشعبي وليس من باب السبق الصحافي أو سذاجة الكشف عن الحقيقة للعالم بغض النظر عن السياق والفائدة.

تزداد الحاجة إلى التحوّط في ظلّ غياب سياسة إعلامية وطنية موحدة ونظراً إلى ضعف الجبهة الإعلامية الداعمة للمقاومة

في لبنان، تزداد الحاجة إلى التحوّط في ظلّ غياب سياسة إعلامية وطنية موّحدة ونظراً إلى ضعف الجبهة الإعلامية الداعمة للمقاومة لأسباب عدة منها ما هو سابق على الحرب ومنها ما هو مستجدّ وفي اتساع. هناك حملة غير مسبوقة لتعطيل كل المرافق الإعلامية الداعمة للمقاومة - على قلّتها - عبر الهجوم السيبراني (الهاكنغ) وصولاً إلى تدمير مقارّها واغتيال مراسليها في الميدان أو مراكز الإقامة. في المقابل، تتسابق القنوات الإعلامية العربية والعالمية والمحلية على حدّ سواء في تبنّي السرديّة الإسرائيلية كلّياً أو جزئياً، وهي تعتمد على دعم مالي مهول وعلى رأسه المال الخليجي. وقد وعت حملة المقاطعة الفلسطينية العالمية هذه الحقيقة فأدرجت أخيراً ستّ محطات بثّ عربية (أم بي سي، سكاي نيوز عربية، أم تي في، الحدث، شاهد، العربية) على لائحة المقاطعة لأنها باتت تعمل كبوق لإسرائيل.

لقد وصل هذا التواطؤ حدّ تبرير بعض الوسائل الإعلامية لقصف المدنيين بزعم تواجد أسلحة للمقاومة بين ظهرانيهم، أو تصوير مؤسسات اجتماعية ائتمانية، كما هو حال «القرض الحسن»، كذراع تمويل عسكري لحزب الله. هذا وقد أدّى تقاعس وزير الإعلام عن تبني مقاربة إعلامية حربية على نطاق وطني – بما فيه تدبير بسيط كمنع نشر إنذارات العدوّ واستبداله بمصدر رسمي موثوق يُصدر تعليمات عامة للمواطنين من أجل سلامتهم – إلى متابعة عدد من المواطنين لحسابات المتحدّث الإعلامي للعدو أفيخاي أدرعي مباشرة لمعرفة آخر إنذارات الإخلاء. التذمّر من الإعلام المعادي لا يكفي. وإصلاح حال القطاع الإعلامي - في خضمّ الحرب وضمن انقسام سياسي مزمن وبيئة إعلامية فوضوية تدّعي حرية التعبير ولكنها محكومة بالمال والعصبية الطائفية والركاكة المهنية - بعيد المنال. الأولوية إذاً تكمن في تكريس ثقافة إعلامية حربية بين أوساط القوى الاجتماعية المنخرطة في الصمود الشعبي في مختلف القطاعات، وخاصة الصحية والإغاثية من أجل تحصينها في وجه هذا الغزو الإعلامي. تنطوي هذه الثقافة على مجموعة من الممارسات العملية. منها عدم الاستفاضة في شرح آليّات العمل الميدانية الصحية أو الإغاثية للإعلام وتحاشي نشر أسماء الكادرات إلا للضرورة والتريّث في نشر أي مواد توثيقية في حال لم يكن منها فائدة مباشرة وترويض الرغبة الجامحة في تصوير كل شيء، وخاصة كل ما له علاقة بمراكز الإيواء أو نقل المساعدات، ثمّ تناقله عبر منصات التواصل الاجتماعي. وتشمل هذه الثقافة التعاطي مع كل إعلام - وخاصة الغربي - على أنه مُعادٍ حتى يثبت العكس، وحصر التواصل الإعلامي في قنوات ضيّقة لكل مؤسّسة، أي تعيين متحدّث إعلامي يصبح المرجعية بدلاً من السماح لأيّ كان بالتصريح والتواصل مع الإعلام. وتشمل كذلك الابتعاد عن طقوس الاحتفاء العلني بكلّ صغيرة وكبيرة، وتشمل المتابعة الإعلامية – قدر المستطاع – لما يُنشر وليس فقط لما يتم تصويره من أجل التحقق من نوايا المراسل وتوجّهاته بغض النظر عن لياقته أو تعاطفه خلف الكاميرا مع القضية.

تسعى هذه المقاربة إلى بناء علاقات مستدامة مع من هم موثوقون وملتزمون بالقضية، وفي الوقت نفسه مهنيون وموضوعيون، كي يحافظوا على المصداقية ويراكموا رصيداً يسمح لهم بمواجهة الحملات الإعلامية المضادة على نطاق جماهيري واسع. قد يعتبر البعض أن هذه الإجراءات – والتي في المناسبة لا ترقى إلى مستوى الرقابة والتكتّم الذي تمارسه إسرائيل – مبالغ فيها. لكن ما حدث في مستشفى الساحل خير دليل. سارع القيّمون على المستشفى إلى دعوة كل وسائل الإعلام ودون قيود للتحقّق ممّا زعمه أدرعي حول وجود ذخيرة لحزب الله تحت المستشفى. لا شك أن دعوة الإعلام هي خطوة استباقية لتفنيد حجة العدوّ وكشف كذبه، بل وربما حماية المستشفى من الاستهداف. لكن مشاهدة التقارير التي صدرت عن تلك الوسائل وجردة سريعة لسياسة العدو نحو المراكز الطبية في غزة ولبنان على مدار سنة كاملة يجعل من هذه الخطوة لزوم ما لا يلزم في أحسن الأحوال وضارة أكثر منها نافعة في أسوئها.

أولاً، لا يحتاج الإسرائيلي إلى أي أعذار ليقصف أي مكان يريد قصفه. لقد دمّر مراكز البلديات والإيواء والمدارس وعشرات المراكز الطبية في غزة ولبنان والضفة الغربية ولم ينفع تلك المراكز أي نفي أو برهان أنها لأغراض مدنية أو طبية فقط. ثانياً، إنّ السماح لوسائل الإعلام الدخول إلى المبنى والتعرف إلى تصميمه من الداخل وكشف وجوه العاملين/العاملات على الكاميرا قد يعرّضهم للخطر من قبل عدوّ متوحّش ومتربّص يمتلك قدرات تكنولوجية ما زلنا نحاول فهمها. ثالثاً، لن يأبه ما يسمّى «المجتمع الدولي»، وتحديداً الغرب، لأي أدلّة حسّية نبيّنها له ولن يردع حليفه الإسرائيلي. علينا أن نفهم أننا ما دون البشر بعينهم، بل ما دون الحيوانات، وكل محاولة لاستدرار العطف سيوظّفونها لمصلحتهم. إنّ متابعة التقارير التي صدرت بعد زيارة المستشفى تعكس قدرة وسائل الإعلام على التلاعب بمضمونها من أجل تظهير صورة مغايرة لما سعت إليه إدارة المستشفى وإن بدرجات متفاوتة. من يراجع ما نشرته «الجزيرة» و«البي بي سي»، سيجد تفنّناً في التملّص من نفي الخبر الكاذب بشكل جازم. فالعنوان المرافق لتقرير «الجزيرة» ينبئ القارئ أن القناة جالت في المستشفى بدلاً من نفي وجود ذخيرة أو أموال لحزب الله. وكأن التجوال بحدّ ذاته هو الخبر. وفي تقرير «البي بي سي»، تجول المذيعة في أروقة المستشفى ومن دون أي رقابة، لكنها وبدلاً من نفي الزعم الإسرائيلي تكتفي بنقل النفي على لسان الطاقم الطبي، وهو ما كان يمكن فعله عبر مكالمة سريعة بدلاً من جولة ميدانية.

أمّا الطامة الكبرى، فكانت في تقرير محطة محلية، وهي «أل بي سي». بالإضافة إلى التمنّع عن إصدار نفي مباشر لمزاعم العدو حول مخابئ لحزب الله في المبنى، لم يتوانَ مراسل المحطة - وبكلّ خبث - عن التلميح في آخر التقرير إلى أنه حاول التحقق من مبنى بجانب المستشفى كان العدو قد أشار إليه، فمنعه بعض الشبان من ذلك. يعني زاد التقرير من الشكوك بدلاً من إزالتها. وقد سارع إعلام العدوّ إلى استخدام التقرير لتدعيم مزاعمه الكاذبة والمطالبة بالمزيد من الجولات التفقدية التي يقوم بها الإعلام لحسابه وفي المجّان وعلى شاكلة الدعوة إلى تفقّد هنغارات المطار للتأكد من خلوّها من أسلحة للمقاومة.

لن يكون هذا التحوّل في ذهنية التعاطي مع كل مادة إعلامية سهلاً. لقد أصبح الهاتف الذكي أقرب إلى الناس من حبل الوريد. وباتت الثقافة البصرية والتواصل الإلكتروني أسلوب حياة. وفي السياق الإعلامي، تربّى جيل جديد على إعلام الارتزاق من بيع المادة الصحافية لمن يدفع دون الاكتراث لكيفية استخدامها. لقد أشبع هذا الجيل عبر السنوات ورشات عمل عن تغطية الانتخابات وقضايا حقوق الإنسان ومحاربة ثقافة التنمر والكراهية والعنصرية ولم يتدرّب يوماً على إنتاج وإدارة إعلام حربي أو إعلام مقاوم. اقتصر هذا الأخير على الإعلام التابع لقوى المقاومة. لكننا اليوم نواجه حرباً ضد المجتمع بكلّيته وخصوصاً من هم في الصفوف الأمامية للصمود الشعبي. إنّ حياة كل العاملين في القطاعات الصحية والإغاثية وسلامتهم أولوية وجودية. لا يجوز الاستمرار في سياسة إعلامية ساذجة قد تعرّض حياتهم وحياة من يهتمّون بهم للخطر.

* أستاذ جامعي

لماذا «إعلام المقاومة» ضعيف؟

مطر عدوان *

بدا لافتاً أن تعبير «مسرحية» غاب عن وسائل التواصل الاجتماعي لوصف الرد الإسرائيلي على إيران. وما لفت أكثر أن معظم «الساخرين» تحولوا إلى محللين «إستراتيجيين» و«تكتيكيين» للضربة ومآلاتها، في مقصد واضح، هو أنهم يريدون القضاء على طهران. والمضحك المبكي في الأمر، أن هناك من هو مقتنع بأن الأمور تسير هكذا. ويتغاضون عن أخبار جاءت عبر وسائل إعلام مهمة، ومعروفة بنقلها للتسريبات السياسية كـ«أكسيوس» التي قالت إن «مصادر قالت لها إن الرسالة الإسرائيلية نقلت -خلف الكواليس- إلى الإيرانيين عبر أطراف عدة ثالثة، وقال أحد المصادر إن الإسرائيليين أوضحوا للإيرانيين مسبقاً ما الذي سيهاجمونه بشكل عام وما الذي لن يهاجموه». هل يذكّرنا هذا المنقول من «أكسيوس» بشيء؟ نعم، بما فعلته إيران حين هاجمت إسرائيل في نيسان الماضي، حين وردت معلومات عن أن إيران أبلغت دولاً في المنطقة عن ضربتها لإسرائيل.

هل هكذا تتصرف الدول في الحروب؟ هكذا تتصرف الدول التي تتجنب التصعيد نحو الحرب الشاملة كإيران مع إعلانها الاستعداد لذلك، وهكذا تتصرف الدول التي فرض عليها تجنب الفعل الذي سيؤدي إلى حرب شاملة كإسرائيل.

بالعودة إلى البداية، وما يخص وسائل التواصل الاجتماعي، و«الناشطين»، فالكلام السابق لا يعنيهم، هم من مهماتهم «الردح»، ومن حيث يدرون أو لا يدرون، وأشك أن أحداً منهم لا يدري، يعملون «ردّاحين» لدى كل القوى المستفيدة، والطريف أن البعض لا يعرف أن هذا «الردح» مهنة هناك من يستفيد منها مالياً. وهؤلاء الذين لا يدرون، يكملون بدورهم، وغالباً يبدعون على أساس التعبئة التي نالوها خلال سنوات في دولهم أو أحزابهم أو أحيائهم، اعتماداً في الغالب على جهلهم، وتجنيبهم المحاولة لمعرفة ما الذي يجري فعلاً، خوفاً من أن يتغير ما في العقول من تخريب انشغل عليه سنوات، وخشية من أن يفكر هذا الناشط الذي يكال له المديح مع كل «لايك» و«تعليق» جديد، أي حين يصبح مؤثراً، وهنا يصبح للمال دوره. لم يخرج تعبير «مسرحية» ببساطة لأن الفاعل إسرائيل. وبالتالي، لا يراد لردها على إيران أن يصور على أنه أضحوكة، كما صوّر الرد الإيراني على إسرائيل في نيسان الماضي. فالمطلوب جعل إسرائيل في وعي المجتمعات العربية «البعبع»، وفي الوقت نفسه «السلام»، هكذا مجردة من أي كلمة قبلها كحمامة ويمامة وواحة.

في المقابل، الجهد الإعلامي المحسوب على المقاومة ليس أحسن حالاً، بل أسوأ لأنه مبني على الحق، لكن أدوات الدفاع عن هذا الحق ممجوجة وقابلة للنقد، وغير منطقية في كثير من الأحيان، وهي المسؤولة عن حالة الصدمة الكبرى التي قابلت الجماهير في تفجيرات «البيجر» و«اللاسلكي» والأهم في استشهاد السيد حسن نصرالله. فقد صوّر هذا الإعلام حالة المقاومة وكأنها من خارج الكوكب، وكأنها لا يمكن أن تُمس أو تُهزم أو تنال ضربة قوية. والأنكى من ذلك، أن من كان يتجرأ ويتكلم بالكلمات السابقة، كان من السهل على بعض «إعلام المقاومة» نعته بأبشع الصفات، وإخراجه من الصف، أو بأنه مأجور. وللأسف هذا «الإعلام» لا يريد أن يتعلّم، ولا يريد أن يقف وقفة نقدية، ليحاسب نفسه، أليس القائمون عليه «بشر مثلنا»؟ أم لأنهم ينطقون كما يظنون «باسم» المقاومة، فيعصمون عن الخطأ. أظن، وبعض الظن إثم، أن بعض أخطاء «الإعلام» المحسوب على المقاومة، سواء في قنوات أو إذاعات أو جرائد، ارتكب خطايا وليس أخطاء. أيضاً، يجب أن يُساءل المسؤولون عن الإعلام في المقاومة، عن توجيهاتهم لوسائل الإعلام هذه، وللإعلاميين المحسوبين عليها. هل يقومون بمثل هذا الدور؟ أم أن الأمور متروكة على الكلام الجميل الصارخ المتفجر الواثق من كل شيء، الذي يرفّعنا عن الانكسار، وطبعاً كل هذا تحت مسمّى «صوت المعركة». يأتي هذا الكلام وربما جميعنا في جلساتنا نتندر بأحمد سعيد، ومحمد سعيد الصحّاف وزير الإعلام العراقي خلال الغزو الأميركي للعراق، بينما نتحدث عن وسائل إعلام المقاومة.

على هذا الإعلام، ومنهم هذه الجريدة، الانتباه للخطاب. وعلى المسؤولين في إعلام المقاومة تقديم توجيهات إعلامية، ودراسة الإعلام الخطاب المقدم، حتى من قبل الضيوف (وهم جزء من كارثة إعلام المقاومة). أو أن على المسؤولين أنفسهم دراسة الخطاب الذي يجب أن يقدم، والتوجيه على أساسه. وربما عليهم منع بعض الأصوات من الخروج على الشاشات. وها نحن كصحافيين ومعلقين ومتابعين، نسأل يومياً عن حجم الخسائر عند الاحتلال، وهيهات هيهات لنعرف، اللهم إلا ما تُفرج عنه الرقابة العسكرية لدى الاحتلال. طبعاً ما يفعله إعلامنا، هو نقد الديموقراطية الإسرائيلية، وتكرار إثبات أنها ليست ديموقراطية. المفارقة أن متابعي معظم وسائل إعلام المقاومة هم من بيئة المقاومة في لبنان وفلسطين وسوريا والعراق وباقي العالم العربي. ولم تتمكن هذه الوسائل من استقطاب شرائح أخرى تقف إلى جانب المقاومة أو ضدها، وبالتالي لم يثبت إعلام المقاومة أن إسرائيل غير ديموقراطية، لنفسها في الحقيقة. والمشكلة برمتها ليست بتوصيف إسرائيل حين تحجب المعلومة، المشكلة بكيف نتعامل مع هذا الأمر مهنياً، إذ إننا في معركة! ومن وجهة نظر مهنية، التعامل مع هذا «التكتيم» الإعلامي، في بعض وسائل إعلام المقاومة، ينم عن خواء وعدم حرفية. فبدل ابتذال إهانة إسرائيل بإعادة تعريف الجمهور بها، وهو يعرف وقد شهد الجرائم على مرّ عقود، وعلى مر عام مضى، حبذا لو يتم البحث عن مصادر للمعلومات في الداخل، وبدل أن تكون القضية بمنع هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك، الأجدى إيجاد أعداد من المراسلين «بالقطعة» يؤمّنون المعلومات، مع العمل بصرامة للحفاظ على أمنهم وأمانهم، من دون أن تنخرب بيوتهم.

ودون ذلك، فكثير من الأصوات الناقدة، لديها الحجة المنطقية في نقد ما يقدّم إعلامياً. بدءاً من الأخبار التي باتت تغيب جزئياً عن شاشات بعض القنوات المهمة للمقاومة، وحتى صورتها التي أصبحت غير محتملة بسبب ضعفها التقني في ظل وجود قنوات صورتها «HD» أو «FHD»، وبينما تكون صورة الضيف عبر «الإنترنت» أفضل من صورة المذيع أياً كان مكان وجوده، علينا أن نسأل عن أهلية التقنيين في هذه القناة أو تلك، وبعض القائمين عليها، وعن خطط الطوارئ التي يفترض أنها وضعت منذ أشهر، وأنها أصلاً موجودة لمثل هذه الأوضاع التي نعيشها في منطقتنا. هذا فضلاً عن المحتوى التحليلي والحواري الذي يأتي على حساب الأخبار والأحداث التي ربما تحدث على مقربة كيلومترين من مكان وجود هذه الوسيلة الإعلامية. أيضاً هناك الأخبار التي تنسب إلى «وسائل إعلام عبرية»، وما هي سوى أخبار مأخوذة عن «مجموعات» في «تليغرام» لأشخاص عاديين يعيشون في منطقة معينة في فلسطين المحتلة، أو مجرد ناشطين يحللون الأحداث على هواهم ورؤاهم وتوجهاتهم. وهنا أيضاً، لماذا لا توجه المقاومة وسائل الإعلام التابعة أو القريبة منها للأخبار التي يجب أخذها؟ ولماذا لا يكون لديها جسم إعلامي متخصص بالإعلام العبري، ويقدم أخباراً يومية، وعلى مدار الساعة؟

ما سبق من كلام، هو غيرة على وسائل إعلام يجب أن تلعب دوراً مميزاً هذه الأيام، فهذه أيام للتاريخ، سترتفع فيها أمم وتسقط فيها دول ربما. وكما هو غيرة من قنوات أخرى، نقوم معظم الصحافيين (وأعلم ما أقول جيداً) باللجوء يومياً إلى موقعها ونشراتها لمعرفة الخبر، والتأكد من خبر ما. والمال المقدّم هناك، قُدّم أقل منه بقليل في إعلامنا، ولكن لم يُستثمر كما يجب.

أخيراً، الجمهور يعرف ما يريد، وما يريده المعلومة أولاً، والدليل لو تتبعنا «البث المباشر» لكثير من القنوات في «يوتيوب»، للمسنا فوراً الفارق الشاسع في أعداد المتابعين بين قناة وأخرى. والجمهور الذي يبحث عن المعلومة يبتعد عن قنوات فضائية عدة بحثاً عن الرصانة في المحتوى المقدّم، لا الصراخ الموجود في كل وقت من الصحافيين والضيوف.

* صحافي فلسطيني

رسالة إلى مريم

بشار اللقيس *

لم أدرِ يوماً حسن طالع ابنتي في أن تربى في الجنوب، حتى قصف الإسرائيليون قبيل يومين، بيت جدها فجراً. صبيحة الأمس، اتصلتُ بابنتي مريم سائلاً عن حالها. بكتْ. وأخبرتني أن بيت جدها وصندوق ذكرياتها قد نسفتهما الطائرات. أعلم أن في المسألة بعداً شخصياً. وأعلم أن صندوق ذكرياتها قد يكون أقل ما نسفته «إسرائيل» في هذه الحرب. لكنني أعلم أيضاً أن ابنتي، كرفقة لها في الجنوب، قد فقدوا الكثير مما يعني لهم اليوم. ليست المسألة بحجم الفقد، بل بمعناه. وإسرائيل هذه، يا مريم، عدوة المعنى.

قبيل قرن تقريباً، شغلت مسألة المعنى في اليهودية كلاً من والتر بنيامين وجيرشوم شالوم. الأول كان ماركسياً، والثاني «يهودياً كبالياً» (صوفياً). وتقاطع الاثنان معاً في أن ثمة عدمية روحية تعتري الصهيونية سرعان ما ستظهر في سلوكها السياسي. مخاوف الرجلين، وإن مال الأخير للصهيونية الروحية (ثم أقر بالصهيونية السياسية قبيل وفاته)، كان قد عبّر عنها على نحو أكبر منتصف العشرينيات من القرن الفائت آشير تسفي غينزبيرغ (المعروف باسم آحاد هَعام، أو «واحد من الشعب»). كان خوف هعام من أن تصبح إسرائيل، نتيجة كراهيتها لمحيطها، كرة تتقاذفها أرجل الدول الكبرى بادياً في مجلداته الأربعة الشهيرة بعنوان «في مفترق الطرق». ومع ذلك لم يعش الرجل ليرى تحولات المشروع الصهيوني والطريق الذي سلكته الصهيونية في درب العبثية والدموية.

وقد يبدو عنوان تقرير حنة أرندت الشهير عن محاكمة الزعيم النازي أدولف آيخمان في القدس «تفاهة الشر» العنوان الأقرب لوصف واقع إسرائيل اليوم. ومع ذلك لا تفسّر التفاهة غير جانب هامشي من حقيقة إسرائيل. فإسرائيل سلعة صُمّمت للقتل بأصل فكرتها. والسلعة عدوة الإنسان في أصل نشأته. لا تقبل شبقيّة السلعة بإرادة إنسان يمانعها، ولا تستطيع النظر إلى الإنسان بغير ما يفرض منطقها عليه.

ومرة أخرى، وهذا من حسن طالع ابنتي، أن جنوبنا اليوم يذود عن كرامة الإنسانية كلها، فـ«كل جهات الأرض جنوب». وأن جنوبنا اليوم يتفجّر ولا يقبل النكبة المستمرة. وأن جنوبنا اليوم لا يعير وجهه للبحر ولا آذانه لمراثي القلوب المرجفة. وأن جنوبنا قد صار اليوم صدراً للحسين أو وجهاً لحنظلة. ويا ابنتي وهذا من حسن طالعنا، أنا وأنتِ، أننا عشنا حياة فيها جنوبيّ لم يترك فلسطين وحدها - ولو فعل الأمر كل أهل الأرض - اسمه حسن، وفعله حسن، قد مضى شهيداً ولم يرتضِ ذلة أو هواناً. وأن في الجنوب زيتوناً كثيراً لا زال يعدنا بنصر من الله. وأن في الجنوب زيتاً كثيراً للمسيح وتلامذته ولنا نحن الخطأة، وأن في الجنوب مقاومين كُثراً لا زالوا يسرجون نجوم السماء بمصابيح كلما مضى أحد منهم إلى حتفه. ويا بنتي، ولنشكر الله، أن الجنوب يصحح أخطاء التاريخ. وتذكري، كلما صدحت مآذننا بالتهليل أو التكبير، أن رجالاً انتصروا في الجنوب، من قبل أن تنتهي الحرب.

* كاتب

بيان

الإعلان عن تشكيل اللجنة الأردنية لإسناد المقاومة الفلسطينية واللبنانية

أعلن تجمّع واسع من الفعاليات السياسية والحزبية في الأردن عن تشكيل «اللجنة الوطنية لإسناد مقاومة الشعب اللبناني والفلسطيني»، والذي يهدف لتقديم الإسناد السياسي للمقاومة في مواجهة التحالف الصهيوني. وقال منسق اللجنة، الدكتور أحمد العرموطي، إن الهدف من هذا الائتلاف توحيد الجهود من أجل تفعيل الدعم السياسي والإغاثي لقوى المقاومة التي تحارب اليوم باسم الأمة، في وجه الآلة العسكرية الصهيونية ومن يقف خلفها، التي ترتكب جرائم الإبادة على مرأى العالم كله.

وأضاف العرموطي أنه من المقرر أن يتم عقد مؤتمر صحافي، يتناول تفاصيل الجهود الإغاثية وآلياتها، وتقديم موجز بالخطوات السياسية المقررة، لمساندة قوى المقاومة، كما أضاف أن التواصل ما زال قائماً مع القوى السياسية المتعددة من أجل استقطاب أكبر عدد من الفعاليات المعنيّة، من أجل تشكيل أوسع إطار وطني جامع للجنة الوطنية.

وكانت اللجنة قد نشرت بيان إشهار، هذا نصه:

دعماً وإسناداً للشعب والمقاومة في فلسطين ولبنان،

يعلن لقاء الهيئات والجمعيات والفعاليات الشعبية والثقافية والنقابية والسياسية في الأردن عن تشكيل اللجنة الوطنية لدعم الشعب العربي في لبنان وفلسطين والإسناد السياسي للمقاومة الباسلة في مواجهة التحالف الإمبريالي الصهيوني المجرم وحرب الإبادة التي ينفذها على مرأى العالم كله.

وإذ تتقدم اللجنة بأحر آيات العزاء والتبريكات بالشهداء وفي مقدمتهم القادة الكبار، سماحة السيد حسن نصر الله والمجاهد إسماعيل هنية والقائد يحيى السنوار، قائد الطوفان، والشهيد هاشم صفي الدين ورفاقهم، تؤكد أن وقفة العز والشرف والكرامة والإرادة البطولية المعمّدة بالدم والشهادة للمقاومة وقادتها وجماهيرها في كل ساحات المواجهة الضارية، تشكل اليوم خط الدفاع الأول عن الأمة العربية والتي تدور رحاها بين مشاريع الاستسلام والهيمنة والتبعية والمهانة التي يسعى التحالف الأمريكي الصهيوني إلى فرضها، وبين أمة عربية حرّة سيدة وشرق متحرر تماماً من هذا التحالف، وأكثر من ذلك فإن هذه الملحمة تلعب دوراً مهماً في صراع الإستراتيجيات الكبرى على العالم وتقرير مصيره.

كما تدعو أبناء شعبنا العربي في الأردن الذي لم يبخل أبناؤه بدمهم على مدار عقود الصراع العربي الصهيوني، وآخرهم الشهيد ماهر الجازي، إلى تعزيز تقاليد الوطنية والعروبة بدعم ساحات الصمود والشرف وإسنادها، ولا سيما أن الأردن بات اليوم في مرمى التهديدات الصهيونية المباشرة التي تتكرر يومياً على لسان قادة العدو وتحظى بدعم دوائر أمريكية وأطلسية نافذة.

وهو ما يستدعي اليقظة والنفير والتكامل السياسي مع جبهات الإسناد الأخرى والاستعداد الشعبي لمواجهة هذه التهديدات.

عمان- الأردن
2024/10/26

الموقّعون:

- حزب الوحدة الشعبية
- الحزب الشيوعي الأردني
- حزب المستقبل والحياة
- حزب الشراكة والبناء
- جمعية مناهضة الصهيونية
- حزب الشعب الديمقراطي الأردني
- حزب الحركة القومية
- المنتدى العربي
- المنتدى الناصري
- منتدى الفكر الاشتراكي
- تيار القدس الثقافي في رابطة الكتّاب الأردنيين
- الجمعة الفلسفية
- التيار القومي الديمقراطي
- حزب العمل الأردني
- شبيبة القومي العربي
- المؤتمر الشعبي الفلسطيني
- نادي أسرة القلم

على الغلاف

إيران تدرس خياراتها
إجماع على الرد... وخلاف على طبيعته

فوّض المرشد الأعلى المسؤولين الإيرانيين مسؤولية اتّخاذ القرار في شأن كيفية الردّ (أ ف ب)

طهران - **محمد خواجوئي**

طرحت تصريحات المرشد الأعلى الإيراني، علي الخامنئي، تعقيباً على الهجوم الإسرائيلي الذي نُفّذ فجر السبت على إيران، نقاشاً في الأوساط السياسية والإعلامية الإيرانية حول فحواها، وخصوصاً لجهة أفضل السبل للردّ في ظلّ الظروف الراهنة. وأكد الخامنئي، أول من أمس، أنه لا ينبغي «تضخيم» الهجوم الإسرائيلي على بلاده، ولا «التهوين والتقليل من شأنه»، مشدداً على «ضرورة إرباك الحسابات الخاطئة للكيان الصهيوني حيال إيران». وقال: «إنهم يسيئون التقدير في شأن إيران؛ لأنهم لا يعرفون إيران وشبابها وشعبها، ولم يستطيعوا بعد فهم قوّة الشعب الإيراني وقدراته وابتكاره وإرادته بشكل صحيح، إذ يتوجّب علينا إفهامهم ذلك». وفوّض المرشد الأعلى، المسؤولين الإيرانيين مسؤولية اتّخاذ القرار في شأن كيفية الردّ على الهجوم الإسرائيلي، من دون أن يشير إليه بشكل مباشر، قائلاً: «يتعيّن على مسؤولينا أن يحدّدوا كيفية العمل بشكل صحيح والقيام بما يخدم البلاد والشعب.

وتعليقاً على تلك التصريحات، قال المختصّ في الشأن الدفاعي والأمني، مهدي بختياري، في حوار مع صحيفة «فرهيختكان» الأصولية، إن «السبيل لإيقاف إسرائيل عند حدّها، هو الردّ عليها. لكن كيف يجب أن يأتي الردّ، فهذا يتطلب بطبيعة الحال، تقدير قدراتنا وإمكانية تنفيذ الخطط المختلفة، ومن ثم اتخاذ القرار في شأن ذلك. لكن مبدئياً، لا يجب التردّد إزاء الردّ. إن الكرة الآن في الملعب الإيراني. وكانت إيران قد اعتمدت، قبل هذا، الصبر الاستراتيجي، لكنها باتت الآن مضطرّة للرد عليهم، وقد ارتبك المسار السابق». وأضاف أن «الردّ على إسرائيل يجب أن يُنفّذ من أجل أن نمسك نحن بزمام الطرف الثاني. ومن أجل تفادي اندلاع حرب، لا بدّ من الردّ عليهم دائماً. وعندما نتحدّث عن قوة الردع، فذلك يعني أنك يجب أن تمتلك القوّة لكي لا يجرؤ الطرف الآخر على بدء الحرب معك.".

من جهته، تطرّق الكاتب حسن بهشتي بور، في صحيفة «إيران» الحكومية، إلى «ضرورة بناء التحالفات في مواجهة مغامرات تل أبيب»، لافتاً إلى أنه «في أعقاب العدوان العسكري الإسرائيلي، فإن المواجهة التي تبديها إيران تكتسي أهمية على مستويَين: الأول، يتبدّى في التوجّه العسكري المتبادل، والذي يوضع بلا ريب، على جدول الأعمال في ظلّ تقييم دقيق وشامل وبأدنى سوء تقدير؛ والثاني، والذي تتمّ متابعته على المستوى الدبلوماسي، سيتركّز على الجهود لبناء إجماع إقليمي ودولي، تعويلاً على الأبعاد الدبلوماسية والحقوقية. والنتيجة الملموسة لهكذا توجّه، ستكون مبنية على المبدأ المهمّ المتمثل في أن تضع الحرب في غزة ولبنان أوزارها، والمساعدة على إقرار وقف إطلاق النار تأسيساً على مطالب تيار المقاومة، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى زعزعة الحالة السياسية لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو".

بدوره، أشار الدبلوماسي السابق، عبد الرضا فرجي، في صحيفة «اعتماد»، إلى أهمية وقف إطلاق النار في غزة ولبنان بالنسبة إلى إيران، مبيّناً أن الأخيرة «تأخذ على الأرجح اعتبارات في الحسبان في إطار درس ردّها على الهجمات المحدودة الأخيرة للكيان الإسرائيلي، من بينها وضع نهاية للمذابح الرهيبة التي ترتكبها إسرائيل في غزة. لذلك، فإن أولوية الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الظرف الحالي، تتمثّل في إرساء وقف إطلاق النار بشكل مؤثر». وأضاف فرجي: «إجمالاً، يستبعد في هذه الظروف أن تقوم إيران، وعلى خلفية عدم رغبتها في اشتداد التصعيد، بالردّ بشكل لافت، وخصوصاً أن الهجمات كانت محدودة مقارنة بالحرب النفسية التي مارسها هذا الكيان على مدى الأسابيع الأخيرة... الهجوم كان أضعف بكثير من عملية الوعد الصادق -2 الإيرانية. وعليه، يمكن القول إجمالاً إن إمكانية عودة الاستقرار إلى المنطقة قد تعزّزت. لكن ذلك لا يعني نهاية جميع التوترات. ومع ذلك، فإن المنتظر هو مزيد من الاستقرار، مقارنة بالأشهر والأسابيع الأخيرة".

> **«الردّ على إسرائيل يجب أن يُنفّذ من أجل أن نمسك نحن بزمام الطرف الثاني»**

وفي السياق نفسه، تطرّق الأكاديمي والناشط السياسي الإصلاحي، غلام علي رجائي، في حوار مع صحيفة «هم ميهن»، إلى أهمية «الدبلوماسية» لخفض التصعيد، قائلاً إن «استمرار هذا التراشق المكوكي، لا يخدمنا ولا يخدم المنطقة. لقد انتُهكت السيادة الإيرانية عدة مرّات إلى الآن، ويتعيّن علينا الحفاظ على تفوّقنا في المنطقة. بوسعنا التصدّي لإسرائيل بطرق أخرى، وألّا ندخل في تهديد عسكري. قامت أميركا، قبل أيام، بنشر سرب من الطائرات في المنطقة ومنظومة ثاد المضادة للصواريخ في إسرائيل، كما انتشرت قواتها هناك لنفس الغرض. في الحقيقة، إننا في مواجهة مع أميركا بشكل ما. هل نملك في الوقت الراهن، القدرة على مواجهة أميركا من الناحية العسكرية والتسليحية؟ يجب التصدّي لأميركا بأساليب أخرى. لا ننسى أن القوّة الدبلوماسية تُظهر نفسها في هذه الفرص». وأضاف: «يتوجّب علينا إيجاد الردع من خلال تعزيز قدراتنا. لننظر إلى قضية الاختراقات في الداخل، وكأنّنا لا نأخذ هذه القضية على محمل الجدّ. إن الضربات التي تلقّيناها بسبب الاختراقات الاستخبارية والمندسّين، أكبر من الضربات التي لحقت بعدة مواقع صاروخية ودفاعية لنا. لقد خسرنا أشخاصاً لا نستطيع إيجاد بديل لهم بهذه السهولة. يجب أن نولي أهمية لهذه المسألة".

المناورات «الانتخابية» لا تكبح التصعيد
أميركا ترخي حبل الحرب

إعداد: **ريم هاني**

بعد الردّ الإسرائيلي الأخير على إيران، تضاربت الآراء بين المراقبين الذين يرى البعض منهم في «ضبط النفس» الذي مارسته إسرائيل مدخلاً نحو خفض التصعيد الإقليمي، والبدء، حتى، في وضع أسس اتفاق ينهي الحرب الدائرة في غزة ولبنان؛ وآخرين يعتبرون أنّ خفض التصعيد «التكتيكي» لا يلغي واقع أنّ «المسار العام» لا يزال تصاعدياً، ولا سيما وسط التواطؤ الأميركي في استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان، جنباً إلى جنب عدم إظهار بنيامين نتنياهو أي نية لخفض التصعيد، قبل تحقيق أهدافه العالية السقف.

وفي السياق، أورد موقع «ريسبونسبل ستيت كرافت» الأميركي تقريراً جاء فيه أنّه في حين أنّ فريق جو بايدن قد يكون «تنفس الصعداء»، في ما يتعلق بتجنب صراع كبير قبل الانتخابات الرئاسية، بعد الرد الإسرائيلي «المحدود»، إلا أنّه بصورة أعم، لن يستمر الوضع على ما هو عليه، في حال فشل الإدارة الأميركية في «استغلال الوضع»، لفرض وقف لإطلاق النار في غزة ولبنان. ويعتبر أصحاب هذا الرأي أنّه في حين أنّ بايدن يتمتع بـ«النفوذ» الكافي لجعل إسرائيل «توقف مذبحتها»، فهو رفض حتى الآن استغلال ذلك النفوذ، متسائلين عن عدد «الجولات» التي يمكن لإيران وإسرائيل الاستمرار في تبادلها، قبل أن تتفجر حرب واسعة النطاق، تجتاح المنطقة بأكملها.

وعلى الضفة نفسها، نقل «المجلس الأطلسي» عن مراقبين قولهم إنّ من المرجح ألا تسمح إيران بتمرير «الانتهاك الإسرائيلي لسيادتها» من دون رد، ما قد ينطوي على استمرار الأعمال العدائية. كما أنّه قد يكون لدى إسرائيل، بحسب هؤلاء، النية للاستمرار في محاولة خفض قدرات إيران في مجال الأسلحة، من خلال شنّ ضربات إضافية. وعليه، وعلى الرغم من إعلان بايدن أنّه يرغب في أن تضع الأحداث الأخيرة «نهاية للعنف»، إلا أنه لا يزال من الصعب تصور أي نهاية مماثلة للصراع، في وقت «تواصل فيه إيران سعيها للحصول على سلاح نووي، وتهدد بتدمير إسرائيل".

> **تبدو وجهة النظر القائلة بعدم حدوث أي «انفراجات سريعة» الأكثر ترجيحاً حتى اللحظة**

الحراك الأميركي في المنطقة هو مجرد مناورات للإدارة الديموقراطية قبل الانتخابات (أ ف ب)

على أنّ المجلس نفسه ينقل عن مراقبين آخرين وجهة نظر «أكثر تفاؤلاً»، تستند، بشكل خاص، إلى الوقائع الميدانية في جنوب لبنان. وممّا يورده «المجلس»: «إلى جانب انخراط إسرائيل في معاركها المميتة مع (حماس) وحزب الله، فتح (ضبط النفس) الذي تمارسه طهران وتل أبيب الباب أمام التفاوض على صفقة رهائن ووقف الأعمال العدائية في لبنان». ويردف أنّ حملة إسرائيل في لبنان لن تسير بالسرعة المتوقعة، ومع تزايد الخسائر في صفوف جيش الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار تحليق صواريخ حزب الله، يشعر الإسرائيليون، أنفسهم، بشكل متزايد بأن العملية لا تسير كما هو متوقع أيضاً، مشيراً إلى أنّه كما كان يحصل دائماً، تجد إسرائيل أنّ «قمع عدوان حزب الله يبدو، على الدوام، أسهل على الورق، منه على أرض الواقع». وطبقاً لأصحاب هذا الرأي، وفي حال كان هناك استعداد من ناحية ممثلي «حماس» وحزب الله، فقد تتاح للمفاوضين «فرصة جديدة، في الأيام والأسابيع المقبلة، لوقف إزهاق الأرواح في جميع أنحاء المنطقة»، فيما المهمة تقع على عاتق «الديبلوماسيين» المنخرطين في المفاوضات.

على أنّ المعطيات الأخيرة تشير إلى أنّ المساعي الديبلوماسية التي يتم الحديث عنها، والمتمثلة أخيراً في الحراك الأميركي تجاه المنطقة، هي مجرد مناورات تجريها الإدارة الديموقراطية، قبل الانتخابات الرئاسية، ما ينذر بأنّ وجهة النظر «الأولى»، القائلة بعدم حدوث أي «انفراجات سريعة»، هي الأكثر ترجيحاً حتى اللحظة. حتى إنّ وسائل إعلام عبرية لفتت إلى أنّه في أعقاب الزيارات التي أجراها وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن إلى المنطقة، و«لقاء الدوحة»، الذي حضره مدير الـ«سي آي إيه»، وليام بيرنز، فإنّ مجموعات التفاوض الإسرائيلية والقطرية والأميركية كانت «متشائمة» إزاء إمكانية إحداث أي خرق، على الرغم من تلويح نتنياهو، في وقت سابق، بأنّه «منفتح» على «الاتفاق المصغّر» الذي طرحته مصر أخيراً.

وطبقاً لمصادر أميركية، فإنّ «الفراغ القيادي الذي نتج من اغتيال يحيى السنوار، قلل من حظوظ التوصل إلى اتفاق سريعاً»، على الرغم من إعلان واشنطن نيتها استغلال استشهاد الأخير للمضي قدماً في اتجاه وقف إطلاق النار. واللافت، أنّ وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، عبّر، منتصف الشهر الجاري، عن صورة قاتمة خلال اجتماع مع عائلات الأسرى الإسرائيليين، مشيراً إلى أنّ «الأميركيين غير منخرطين في العمل تجاه التوصل إلى اتفاق»، وأنّ «حماس» شددت مواقفها، «والتواصل معها بطيء".

العراق معبراً للعدوان على إيران
دعوات إلى انتزاع السيادة الجوية

بغداد - **فقار فاضل**

كشف قيادي في حركة «النجباء» أن الولايات المتحدة تزوّد إسرائيل، منذ بداية الحرب على غزة، بمعلومات أمنية عن دول المنطقة، ولا سيما عن دول المحور، ومنها العراق وإيران وسوريا، وذلك غداة اتهامات وجّهتها «المقاومة الإسلامية في العراق»، إلى القوات الأميركية المتواجدة في البلاد، بالضلوع في مساعدة العدو الإسرائيلي في شنّ هجومه الأخير على إيران.

وأكد القيادي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «استخدام الأجواء العراقية ممراً لصواريخ الصهاينة على دولة جارة، هو انتهاك للسيادة والقوانين والأعراف الدولية والاتفاقيات الأمنية العراقية - الأميركية»، محذراً من أن «سيطرة الأميركيين على أجواء العراق ستعرّض البلاد لخطر كبير في الوقت الحالي وفي المستقبل». وأوضح أن «ما نقوله ليس اتهامات، بل حقائق يرتكبها المحتل الأميركي، ولدينا الأدلة والبراهين على أن هناك دعماً ومساندة من القواعد الأميركية في العراق لإسرائيل، بما فيها منح معلومات وافية عن المقاومة، وحماية الكيان من صواريخ الفصائل، وأخيراً استخدام أراض عربية من قبل المحتل لقصف الجمهورية الإسلامية".

بدورها، اتهمت «كتائب حزب الله في العراق»، الولايات المتحدة، بالتواطؤ مع إسرائيل، مشيرة، في بيان، إلى أن «استخدام الأجواء العراقية لتوجيه ضربات إلى منشآت إيرانية، وتكرار هذه الضربات على موجات استمرت لساعات، يعدّ سابقة خطيرة لم تتعرّض لها إيران من قبل، إضافة إلى وجود معطيات تشير إلى استخدام أراضي الأردن وصحراء الحجاز ممراً لطائراتهم، وما كان هذا ليحصل لولا وجود اتفاق مع الأميركيين المهيمنين على السماء العراقية». وأضاف بيان الكتائب أن «التعدي على الجمهورية الإسلامية من كيان مارق دخيل على المنطقة، يشكّل استهتاراً وتجاوزاً خطيراً، يجب أن لا يمر تحت أي ظرف، وإلا أصبح الأمر معتاداً، وسيكرّره هذا العدو المسعور». وهددت الكتائب الأميركيين «بدفع ثمن التآمر لاستخدام الأجواء العراقية، وهذا ما سيكون في زمانه ومكانه، ولا يُستثنى منه الصهاينة. فبعدما تجرّأوا على إيران سيتجرّأون على العراق حتماً إذا لم يدفعوا ثمن عدوانهم باهظاً".

وقد نقلت وسائل إعلام إيرانية عن مسؤولين في الحرس الثوري قولهم إن «هجمات الكيان الصهيوني تمت عبر سماء العراق بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية التي تسيطر على المجال الجوي العراقي»، وتحذيرهم مجدداً الجانب العراقي من خطورة الوجود الأميركي. وسبق أن أفاد مصدر عسكري عراقي، «الأخبار»، بأن قوات «التحالف الدولي»، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، تُخضع السماء العراقية لرقابتها. وقال إن «العراق حاول أكثر من مرة أن يشتري منظومات دفاع جوي متطورة من روسيا والصين وفرنسا، لكن واشنطن منعته من القيام بذلك». وأضاف أن «منظوماتنا الدفاعية ضعيفة جداً. ولذا، فإن أي اعتداء خارجي سيسبب للعراق خسائر كبيرة".

وفي السياق نفسه، يقول عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، مهدي تقي آمرلي، إن «العراق لا يسمح لأي دولة، بما فيها الولايات المتحدة، بأن تستخدم أراضيه ممراً لاستهداف الدول الشقيقة، فضلاً عن أن الحكومة حريصة على وضع البلاد في منطقة الوسط أي الحياد». ويضيف، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «البرلمان لديه قرار سابق ينص على إخراج القوات الأجنبية من البلاد، وكذلك نكرّر على الحكومة التي تسعى لإنهاء مهام قوات التحالف الدولي أن تسرّع من خطوتها في هذا الملف». ويتابع أن «جميع الأجهزة الأمنية مستعدة لأي اعتداء خارجي، ولا نقبل أن يكون المحتل الأميركي هو المتحكّم بسيادة العراق. وعليه، في حال ثبوت تورط الولايات المتحدة في مساعدة الكيان الصهيوني ضد إيران، فإننا سنتّخذ خطوات ضد هذا الفعل ونقدّم شكوى أمام المحاكم الدولية".

> **واشنطن تُخضع الأجواء العراقية لسيادتها وتزوّد العدو بالمعلومات**

أعلام فلسطين ولبنان والعراق على حائط أحد مساجد بغداد (أ ف ب)

12 عملية في يومين
المقاومة تختبر الدفاعات الأميركية في سوريا

الحسكة - **أيهم مرعي**

واصلت فصائل المقاومة في كلّ من سوريا والعراق، تصعيدها ضدّ القواعد الأميركية غير الشرعية في سوريا، لترفع عدد عملياتها ضد هذه القواعد إلى 12 عملية خلال نحو شهر، متجاوزةً كلّ الاحتياطات الأمنية الأميركية وإجراءات التحصين التي جرى تكثيفها في الأشهر الفائتة. ونجحت المقاومة، خلال الـ48 ساعة الفائتة، في استهداف قاعدة حقل العمر لمرتين، توازياً مع تنفيذ مناورة جوية فوق التنف، في شرق وجنوب البلاد، فيما ردّت القوات الأميركية باستهداف قرى مراط وخشام والمريعية في الأطراف الشمالية والشرقية لدير الزور، من دون أن تسفر تلك الاعتداءات عن أي أضرار.

وتعدّ الحصيلة المشار إليها لاستهدافات المقاومة الأعلى منذ أكثر من ثمانية أشهر، بعدما ركزت الأخيرة جهودها على ضرب العدو الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والجولان وغور الأردن المحتلين. في المقابل، يبدو أن الولايات المتحدة بدأت تنفيذ خطة تفعيل رادارات وأنظمة مراقبة نصبتها أخيراً في منطقة الـ55 كلم المجاورة لـ«قاعدة التنف»، لرصد طائرات «المقاومة الإسلامية في العراق»، ومنعها من استهداف الجولان المحتل. وظهر هذا التوجه إثر تصعيد المقاومة هجماتها على الجولان، وقتلها جنديين إسرائيليين وإصابتها العشرات، ما دفع بالجانب الإسرائيلي إلى طلب مساعدة واشنطن في ضبط حركة المسيرات العراقية، بعدما كان دور «التنف» محصوراً في تقديم المعلومات الاستخباراتية للإسرائيليين.

> **تصدّت القوات الأميركية لمسيّرة فوق «التنف» كانت في طريقها من العراق إلى الجولان**

وعلى خلفية ذلك، عمدت فصائل المقاومة إلى إجراء مناورة جوية بالمسيرات فوق أجواء «التنف»، لاختبار القدرات الدفاعية الأميركية الجديدة، بعد نصب المزيد من أنظمة الرصد والمراقبة، بالإضافة إلى منظومة «أفينجر» للدفاع الجوي، والموجودة أساساً داخل القاعدة. وفي السياق، تقول مصادر ميدانية إن «الولايات المتحدة بدأت بالفعل محاولة حماية الإسرائيليين في الجولان من ضربات المقاومة الإسلامية في العراق، من خلال التصدي لمسيرة فوق التنف كانت في طريقها من العراق إلى الجولان»، لافتة إلى أن «المقاومة كانت على علم بالتحركات الأميركية وأجرت مناورة جوية في محيط التنف لمعرفة الآلية الدفاعية الجديدة للقوات الأميركية داخل القاعدة». وتؤكد المصادر أن «المقاومة ماضية في خططها في ضرب العدو الإسرائيلي داخل الأراضي المحتلة، نصرة لأهالي غزة وجنوب لبنان»، مضيفة أن «لدى المقاومة القدرات الكافية للتغلب على أي عوائق ومواصلة مهامها وتطويرها وفق طبيعة التطورات الميدانية على الأرض».

على الغلاف

تدوير مملّ لمقترحات فاشلة... إسرائيل ماضية في تصفية «الأونروا»

لليوم الرابع والعشرين من العملية البرية المستمرة في محافظة شمال غزة، كثّف جيش الاحتلال من ضغطه على الأهالي والمؤسسات الطبية، في وقت صادق فيه الكنيست الإسرائيلي على تشريع يحظر عمل «الأونروا» داخل إسرائيل، استكمالاً لخطة تصفية الوكالة، التي كانت قد تعرضت لحملات إعلامية شرسة، توازياً مع استهداف مراكزها وأطقمها في غزة. واستكمل جيش الاحتلال، أمس، عمليته الوحشية ضد مستشفى «كمال عدوان» في مشروع بيت لاهيا، حيث اعتقل كل الكوادر الطبية، باستثناء طبيبين، أحدهما مدير المستشفى، الذي أكّد، في تصريحات صحافية، أن «المنظومة الصحية منهارة بشكل كامل، ونقدم الإسعافات الأولية فقط». وأقرّت سلطات العدو بأن قواتها «استكملت» اقتحام المستشفى، والذي كانت قد بدأته الجمعة الماضي، واعتقلت خلاله المئات من أفراد الطواقم الطبية والمرضى



سحب جيش الاحتلال «اللواء 460» من جباليا، وأبقى على لواءي «غفعاتي» و«401»



والجرحى. وجاء ذلك بعدما تمكّن مسعفون، بمبادرة مشتركة بين «منظمة الصحة العالمية» و«الهلال الأحمر»، من إجلاء عدد من الجرحى ومرضى السرطان من «كمال عدوان» إلى «مستشفى الشفاء».

وعلى خط موازٍ، قال مدير «مستشفى العودة»، في تصريحات، إن «كل أقسام المستشفى مليئة بالجرحى»، لافتاً إلى أنه «لا أطباء لدينا لجراحات العظام بعد اعتقال الطبيب المختص بهذه الجراحات». كما أشار إلى أن كميات الوقود «محدودة جداً ولا تكفي إلا ليومين فقط»، وأن «كميات الطعام الموجودة للمرضى داخل مخازن المستشفى محدودة جداً» أيضاً. يأتي هذا في الوقت الذي يشدد فيه الاحتلال حصاره على شمال القطاع، ويحاول إجهاض حملة التطعيم ضد شلل الأطفال هناك، مانعاً وصول فرق الحملة إلى تلك المناطق. وإزاء ذلك، ناشدت وزارة الصحة في غزة «المؤسسات الدولية إيفاد فرق طبية جراحية» إلى «كمال عدوان».

وإلى جانب المعتقلين في «كمال عدوان»، ثمة عدد كبير ممن تمّ اعتقالهم من أماكن أخرى، بحسب ما أوردته إذاعة جيش الاحتلال، والتي تحدثت عن اعتقال نحو 600 فلسطيني من مخيم جباليا ومناطق أخرى في الشمال. وبالتوازي، تابع العدو قصف المنازل المأهولة على رؤوس ساكنيها في مخيم جباليا ومدينة بيت حانون ومشروع بيت لاهيا، وسط غياب تام لخدمة الإسعاف، بعدما طُردت معظم الطواقم الطبية والخدماتية للحؤول دون وصولها إلى الجرحى وترك هؤلاء ينزفون حتى الموت. وجدد المتحدث باسم الدفاع المدني في غزة، محمود بصل، تذكير «أحرار العالم، والمنظمات الدولية الإنسانية، بأن شمال غزة الآن بلا طعام ولا شراب، ولا خدمات طبية ولا دفاع مدني».

وقصف العدو مربعاً سكنياً في بيت لاهيا، حيث ارتقى شهيدان، فيما واصل نسف وحرق المنازل السكنية في مخيم جباليا، ولا سيما في منطقة بلوك 5، وسط مناشدات لانتشال الجرحى والشهداء. وأسفر قصف لشارع الهوجا في المخيم عن استشهاد شخصين وسقوط جرحى، فيما أطلقت مسيّرة إسرائيلية النار على النواحي الشرقية لجباليا تزامناً مع قصف مدفعي طاول أيضاً النواحي الغربية. وتسببت الغارات، التي استهدفت منازل المواطنين وتجمعاتهم في المناطق الثلاث، بسقوط 15 شهيداً على الأقل، بحسب ما أفادت به مصادر طبية.

وفي وسط القطاع وجنوبه، نفّذ العدو عدداً من الغارات، التي أسفرت عن استشهاد 17 على الأقل، بالإضافة إلى سقوط عدد من الجرحى. وفي شرق مدينة غزة، استهدف جيش الاحتلال تجمّعاً للمواطنين في حيّ الشجاعية، ما أسفر عن استشهاد 3 أشخاص. كما كثّفت مدفعية العدو قصفها على حيّ الزيتون جنوب المدينة، حيث ارتقى عدد من الشهداء. أيضاً، سقط شهيدان في قصف إسرائيلي استهدف فلسطينيين في محيط «مسجد المجمع الإسلامي»، في حيّ الصبرة جنوب المدينة، بينما استهدف قصف مدفعي غرب مخيم النصيرات، ومنزلاً لعائلة «أبو أمونة» في أرض المفتي شمال المخيم، ما أسفر عن استشهاد 6 أشخاص، بينهم طفل. كذلك، سُجل قصف شرق البريج ووسط القطاع، حيث استشهد شخص وأصيب آخرون، وغارات أخرى في مدينة رفح. وصباح أمس، قالت وزارة الصحة في غزة إن الاحتلال ارتكب 5 مجازر، وصل منها إلى المستشفيات 96 شهيداً و277 مصاباً خلال 48 ساعة، لافتة إلى ارتفاع عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي إلى 43 ألفاً و20 شهيداً و101 ألف و110 مصابين منذ 7 أكتوبر الماضي.

في غضون ذلك، سحب جيش الاحتلال «اللواء 460» من جباليا، وأبقى على لواءي «غفعاتي» و«401»، فيما شهدت الأيام الماضية زخماً في عمليات المقاومة في الشمال. وأمس، بثت «كتائب القسام» مشاهد من استهداف مقاتليها دبابة إسرائيلية شرق مخيم جباليا شمال قطاع غزة. وأظهرت اللقطات لحظة تجهيز عبوة «شواظ» الناسفة، وانسحاب المقاتل القسامي تحت أزيز الرصاص انتظاراً لوصول دبابة «الميركافا». كما أظهرت المشاهد، التي تعود إلى يوم الخميس الماضي، لحظة تفجير العبوة وإصابة الدبابة بصورة مباشرة وتناثر شظاياها في مختلف الاتجاهات.

سياسياً، شهدت الدوحة، أمس، اجتماعات بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ومدير «وكالة المخابرات الأميركية» (CIA)، وليام بيرنز، ورئيس «الموساد»، ديفيد برنياع، لبحث اتفاق جديد قصير الأمد لوقف إطلاق النار في غزة، وصفقة تبادل «مصغرة» للأسرى. وقال مكتب رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، إن الأخير التقى برنياع «للاطلاع على تطورات المحادثات». وأضاف المكتب أن الأطراف ناقشت مقترحاً جديداً «يأخذ بعين الاعتبار القضايا الرئيسيّة والتطورات الأخيرة في المنطقة»، لافتاً إلى أن المناقشات ستستمر في الأيام المقبلة «لفحص جدواها». ونقلت «القناة 12»، بدورها، عن مصادر مطّلعة، أن هناك رغبة أميركية قوية في التوصل إلى اتفاق بشأن غزة قبل الانتخابات، وأن هناك عدة متغيرات تجعل الاتفاق ممكناً إذا وافقت عليه الحكومة الإسرائيلية. لكن تلك التقديرات تبدو إلى الآن أقرب إلى التمنيات؛ إذ إن نتنياهو جدّد القول، أمس، إن «استراتيجيته طويلة المدى ويأمل تحقيقها في أقرب وقت»، وهي تتمثل، على حدّ قوله، في «تدمير محور الشر وقطع أذرعه في الشمال والجنوب»، معتبراً أن الكيان وجّه إلى أعدائه «حرباً لا هوادة فيها تغيّر وجه الشرق الأوسط».

(الأخبار)



(أف ب)

عودة جلسات الكنيست: الأئتلاف يستعجل استرضاء الحريديم

بيروت حمود

ما إن انتهت عطلة الكنيست الصيفية، أمس، لتبدأ الدورة البرلمانية الجديدة، حتّى استأنف الحريديون «ثورتهم» بسبب عدم دفع «قانون التجنيد» الذي يعارضه وزير الأمن، يوآف غالانت، ويرهنه رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بتصويت الأحزاب الحريدية لمصلحة قانون الميزانية. وأتت أولى إشارات «التمرد» من جانب وزير البناء والإسكان من حزب «يهودية التوراة»، يتسحاق غولدكنوبيف، الذي صوّت ضد قانون طرحه «الليكود» في اللجنة الوزارية للتشريع، بموازاة مطالبته سكرتاريا الحكومة بتأجيل التصويت على قانون الميزانية، والمقرر يوم الخميس المقبل. وردّ وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، على تلك المطالبة بأن «التأجيل لن يحدث»، فيما انضم إليه نتنياهو ببيان من مكتبه أفيد فيه بأنه، خلال جلسة الحكومة، شدد رئيس الوزراء ووزير المالية على أنه ينبغي التصويت على الميزانية في الموعد المقرر، بناء على الأسس والمبادئ التي تم الاتفاق عليها. وطبقاً للبيان، فإن نتنياهو «طالب الوزراء بالاجتماع وإجراء مفاوضات مع وزارة المالية استعداداً للجلسة المقررة الخميس، فيما أوضح (سموتريتش) أن الميزانية التي ستُقر خلال الحرب تتضمن تحديات، وأنه مطلوب من جميع الوزراء التحلي بالمسؤولية من أجل السماح للاقتصاد بالتعافي والعودة إلى مسار النمو بنهاية الحرب».

وخلافاً لغولدكنوبيف، فإن رئيس حزب «شاس»، أريه درعي، ورئيس لجنة المالية، موشيه غافني، وهما حريديان، يعتقدان أنه بالإمكان معالجة مسألة الإعفاء من التجنيد بعد التصويت على الميزانية؛ إذ «لا يُعقل تقديم قانون التجنيد على مقاس الأحزاب الحريدية قريباً، فيما بات 56 طفلاً إسرائيلياً أيتاماً في الأسبوع الأخير فقط، بعدما قتل آباؤهم من الجنود والضباط خلال محاولات التوغل براً في جنوب لبنان»، بحسب ما فسّر به موقع «واينت» المسألة. لكن غولدكنوبيف وجد إلى جانبه هذه المرة رئيس حزب «عوتسماه يهوديت»، وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، الذي قال، في افتتاحية جلسة كتلته: «لا أعتقد أن الإكراه (على التجنيد)

يتوقع برنياع أن تنجح الحكومة في سنّ قانون التجنيد حتّى تضمن عدم انسحاب الأحزاب الحريدية منها وتفككها

سيساعد على الحل، فأنا لم أرَ أن إجبار الحريديين قاد إلى تجنّد حريدي واحد. وإن كان سموتريتش يعتقد أن العناصر (الشرطة) الذين يبذلون أرواحهم وأنفسهم في عمليات الإنقاذ وعمليات الدفاع والهجوم لا يُعتبرون مقاتلين، وأنهم لا يجب أن يحصلوا على شروط المقاتلين، فهو مخطئ».

وفي المقابل، هاجم رئيس المعارضة، يائير لابيد، أداء الحكومة، قائلاً، خلال افتتاحية جلسة كتلته «هناك مستقبل»: «اليوم بدأ صباحاً، في مكاتب التجنيد، تجنيد مجنّدات المراقبة، في الوقت الذي لا تزال فيه مجنّدات المراقبة محتجزات عند أسر حماس، وبدلاً من الدفع إلى صفقة للإفراج عنهن، تحاول الحكومة الدفع بقانون التهرّب (من الخدمة العسكرية)». وتابع: «يبعث نتنياهو باليد الأولى الجنود الذين يريدون القتال والبقاء في ميدان الحرب من أجل حماية الوطن، وبيده الثانية يرشي شركاءه السياسيين من أجل البقاء السياسي». وأضاف: «لم تكن، ولن تكون حكومة عار كهذه في تاريخ إسرائيل»، مؤكداً «أننا سنناضل بالقانون باسم المقاتلين، وعناصر الاحتياط، باسم الجرحى والقتلى، وباسم محبي هذه البلاد».

وفي وقتٍ سابق، قاطعت جميع الأحزاب الحريدية التصويت في اللجنة الوزارية للتشريع، لغضبها من «الليكود» الذي لا يدفع قانون الإعفاء من الخدمة، في الوقت الذي يقدم فيه اقتراحات مشاريع قوانين تثير جدلاً في أوساط الجمهور. فبعد شهرين ركز فيهما الائتلاف على دفع قوانين تتعلق بالحرب، بدأ، منذ الأمس، التصويت على قوانين يندرج بعضها ضمن مخطط «الانقلاب الحكومي»، ويهدف بعضها الثاني إلى إغلاق وسائل إعلام تنتقد الحكومة، ودعم أخرى تساندها، ويرمي بعضها الثالث إلى منع الأحزاب العربية من خوض انتخابات الكنيست... وغير ذلك.

وبالعودة إلى قانون التجنيد، الذي يُعد الأكثر أهمية على جدول الأعمال بعد الميزانية، يتوقع المحلل السياسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، أن تتخطى الحكومة ذلك، وتنجح في سنّه حتّى تضمن عدم انسحاب الأحزاب الحريدية منها وتفككها. كما يتوقع أن يحظى القانون بتأييد سموتريتش، رغم أن هذا يتعارض مع مطالب جمهور الأخير (التيار الصهيوني الديني) الذي ما فتئ جنوده وضباطه يتصدرون قوائم قتلى الجيش الإسرائيلي منذ بداية الحرب. أمّا الثمن الذي يجبيه سموتريتش من موقفه، فيتمثل في تطبيقه لخطة الحسم في الضفة، والتي روّج ويعمل عليها منذ أعوام، وخصوصاً عندما انضم إلى حكومة نتنياهو قبل عامين؛ إذ يدرك أن تطبيق رؤيته الخلاصية المسيانية لن يتم إلا تحت حكومة كالتي تقود اليوم؛ وكما يقول برنياع: «إذا كان الثمن المطلوب هو التهرب من الخدمة أثناء الحرب لقسم كبير من السكان اليهود (لكي يطبق سموتريتش رؤيته)، فليكن».

صنعاء تتلمّس تورّطاً سعودياً
خطة التصعيد الأميركية ليست يتيمة

صنعاء - رشيد الحداد

بعد تهدئة دامت عدة أشهر، عاد التوتر بين صنعاء والرياض أخيراً إلى الواجهة، في أعقاب اتهامات وجّهتها الأولى إلى الثانية، بالمشاركة في خطة أميركية لتقويض مسار السلام في اليمن، وتفجير الوضع عسكرياً في هذا البلد، بهدف إضعاف الجبهة اليمنية المساندة لغزة. ويبدو أن سقف التورّط السعودي ارتفع هذه المرة، مع منح المملكة قيادات الفصائل العسكرية اليمنية الموالية لها، الضوء الأخضر للمشاركة في اجتماعات واشنطن، والتي جرى فيها وضع الترتيبات لتنفيذ الخطة العسكرية الأميركية. وأكدت مصادر في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن لقاءات جرت حديثاً في الرياض بين قادة عسكريين من التحالف الغربي وقادة الفصائل الموالية للسعودية والإمارات، مشيرة إلى أن «التورّط السعودي في المخطّط الأميركي الأخير بات واضحاً، وسيدفع صنعاء الى مواجهة أي تصعيد بالتصعيد ضد الرياض وأبو ظبي".

وخلال الأيام الماضية، انعقدت عدة اجتماعات، في الرياض أيضاً، بين قادة عسكريين سعوديين وقادة «محور نجران» التابع للمملكة وآخرين من الفصائل اليمنية الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، كان آخرها لقاء مع قائد الفصائل الموالية لأبو ظبي في الساحل الغربي اليمني، طارق صالح، بمشاركة سفيري بريطانيا وفرنسا لدى اليمن. وذكرت وكالة «سبأ» (نسخة الرياض) أن طارق صالح، وهو عضو في «المجلس الرئاسي» التقى، أول من أمس، قائد قوات التحالف السعودي، الفريق فهد بن حمد السلمان، في مقر قيادة القوات المشتركة في الرياض. وأشارت إلى أنه جرى خلال اللقاء بحث التنسيق المستمر مع دول التحالف لدعم حكومة عدن وتحقيق أهدافها. كما اجتمع صالح مع السفيرتين، البريطانية عبدة شريف، والفرنسية كاثرين كرم كمون، حيث تركّز البحث على التصعيد العسكري في البحر الأحمر وسبل احتواء عمليات قوات صنعاء.

في موازاة ذلك، واصل السفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن، لقاءاته مع قيادة حزب «الإصلاح» المقيمة في تركيا، ضمن التحركات التصعيدية ضد صنعاء. وقال القيادي في «الإصلاح»، شوقي القاضي، في منشور على منصة «إكس»، إنه أجرى مع فاجن في إسطنبول «نقاشاً صريحاً وشفافاً عن اليمن والسيناريوات المستقبلية والتحديات وفرص السلام». كما التقى فاجن، القيادية في «الإصلاح»، توكّل كرمان، ودارت نقاشات حول عقد مؤتمر للأحزاب اليمنية الموالية للتحالف في الخارج.

وفي مواجهة تلك التحركات، يحاول المبعوث الأممي لدى اليمن، هانس غروندبرغ، وقف التصعيد الذي سيؤدي إلى انهيار كل مساعيه من أجل الدفع بالسلام إلى الأمام. وفي هذا الإطار، كشفت مصادر سياسية مطلعة، لـ«الأخبار»، عن ترتيبات جديدة تقودها مسقط مع مكتب المبعوث الأممي، من أجل عقد مفاوضات جديدة بين الأطراف اليمنية. وقالت المصادر إن مسقط تقود حراكاً ديبلوماسياً جديداً بين صنعاء والرياض، في محاولة لإحداث اختراق في الملف الاقتصادي. وأشارت إلى أن «الجهود الأممية والإقليمية الجديدة تحاول حلّ مشكلتي توقّف صادرات النفط الخام اليمني، وتوقف مرتبات الموظفين اليمنيين".

وأكدت المصادر تعامل صنعاء بمرونة مع هذا الملف، واستعدادها للسماح بتصدير النفط، مقابل توزيع عوائده على الموظفين. وأوضحت أن الجهود الديبلوماسية الجديدة تحاول استكمال مناقشات سابقة قادتها سلطنة عمان والأمم المتحدة في هذا الملف، وتبحث عن توافق الأطراف اليمنية حول الآليات التنفيذية الخاصة بذلك، والتي تحوي الكثير من التفاصيل. وأضافت أن هذه الخطوة ستكون مقدمة لبحث توحيد العملة والعمل المصرفي في اليمن. لكن الولايات المتحدة تواصل ربط أي تقدم في مسار السلام بوقف العمليات العسكرية التي تنفّذها قوات صنعاء في البحر الأحمر.

ميدانياً، أعلنت «هيئة عمليات التجارة البحرية» البريطانية، أمس، عن تعرّض سفينة جديدة لعملية استهداف جنوب مدينة المخا الساحلية. وأفادت بأنها تلقت «تقريراً عن حادث على بعد 25 ميلاً بحرياً جنوبيّ المخا"، مشيرة إلى «وقوع انفجارين قرب السفينة".

تواصل الولايات المتحدة ربط أي تقدم في مسار السلام بوقف العمليات العسكرية التي تنفّذها قوات صنعاء (أ ف ب)



تقرير

أوروبا تتوجّس من عودة ترامب
«مظلّتنا» الأمنية مثقوبة

لندن - سعيد محمد

ثمّة شبح يحوم في أجواء عواصم الاتحاد الأوروبي هذه الأيّام: شبح عهد ثانٍ للرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب؛ إذ إنه مع فقدان حملة نائبة الرئيس الحالي ومرشحة الحزب الديموقراطي، كامالا هاريس، قوة الدفع التي وضعتها لأسابيع على قدم المساواة مع ترامب في استطلاعات الرأي، بدأ مسؤولو الاتحاد الأوروبي في بروكسل اتصالات مع مختلف العواصم عبر القارة، فيما يعقدون اجتماعات شبه يومية، للبحث في نتائج انتقال محتمل لمفاتيح البيت الأبيض إلى مرشح الحزب الجمهوري. وعلى رغم أن مسألة عودة ترامب مطروحة منذ بعض الوقت، إلا أن الهواجس تضخّمت بعدما أفاد أحدث استطلاع لنوايا الناخبين الأميركيين، هذا الأسبوع، بأن ترامب تجاوز منافسته الديموقراطية، باعتباره المرشّح الذي يثق به الأميركيون أكثر من غيره، ولا سيما في ملف الاقتصاد.

ويشارك في المشاورات الأوروبية التي يقودها موظفو مكتب رئيسة المفوضية، أورسولا فون دير لاين، سفراء الدول الأعضاء المعتمدون لدى بروكسل، فضلاً عن مستشارين ومجموعات غير رسمية من عدة دول مركزية في الاتحاد. ويسعى هؤلاء لوضع سيناريوات مختلفة لِما يمكن أن تكون عليه سياسة إدارة أميركية جديدة يقودها الجمهوريون تجاه أوروبا، أمنيّاً واقتصادياً، ووضع تصوّرات أولية لصياغة استجابة موحّدة من قِبَل الدول الأعضاء في الاتحاد لتلك السيناريوات، أخذاً في الاعتبار نقاط الضعف الأساسية التي قد تتكشّف حال سُحبت مظلّة التغطية الأمنية الأميركية.

وبحسب مطلعين على أجواء بروكسل، فإن مخاوف المسؤولين الأوروبيين تشمل احتمال فرض سلسلة من الرسوم والتعرفات الجمركية على صادرات القارة إلى السوق الأميركية، ووقْف مساهمة الولايات المتحدة المالية اللازمة لتمديد عمر النظام اليميني الحاكم في أوكرانيا، وكذلك وضع منظومة العقوبات المتراكمة ضدّ روسيا - حال قرّرت واشنطن التخلّي عنها - لمصلحة تفاهم مع موسكو. ومن المعلوم أن مزاجاً صقورياً يحكم توجّهات بيروقراطيي بروكسل، والذين انتُخبوا لدورة من خمس سنوات، استناداً إلى برنامج للدفع نحو استمرار الحرب في أوكرانيا، وتوسيع نطاقها، وتعزيز مفاعيل الحصار الاقتصادي وسلاسل العقوبات المفروضة على الاتحاد الروسي. ولعلّ آخر الإنجازات في هذا الشأن، التوافق على قرصنة العوائد المالية للأصول الروسية المحتجزة في البنوك الأوروبية وتحويلها إلى نظام كييف.

من جهتها، نقلت صحف بريطانية وفرنسية عن ديبلوماسيين في بروكسل، قولهم إن «جميع العواصم الأوروبية تأخذ مسألة وصول ترامب إلى البيت الأبيض بجدّية»، وإن «من الضروري البحث سريعاً عن خطط للتعامل مع عواقب متوقعة لذلك، كي لا نتفاجأ». وقد اعتبر رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، أن فوز ترامب قد يؤدي إلى «قرارات متعجّلة» تتّخذها الإدارة الأميركية «يمكن أن تكون لها تأثيرات فورية هائلة على أوروبا، أقله بالتأكيد على المدى المنظور». وأضاف: «إذا كان الفائز في انتخابات الخامس من نوفمبر المقبل، هو ترامب، فسيكون ذلك بمثابة دعوة إضافية لنا نحن الأوروبيين للاستيقاظ والعمل أكثر لأخذ مصيرنا بأيدينا".

وسبق لترامب أن تعهد، كجزء من حملته الانتخابية، بفرض رسوم جمركية ثابتة بنسبة 10% على جميع الواردات إلى السوق الأميركية، ما قد يقلّص صادرات الاتحاد الأوروبي إلى هذا البلد لنحو 150 مليار يورو سنوياً، في وقت تترنّح فيه اقتصادات القارة تحت ضغوط الكساد والتضخم وضعف الميزانيات العامة. وتوقّع خبراء، هذا الأسبوع، أن يفقد اليورو ما قد يصل إلى 10% من قيمته أمام الدولار، في حال فرض ترامب رسومه الجمركية الموعودة. من جهتها، تميل بروكسل إلى تجنّب اللّجوء إلى فرض تعرفات جمركية مضادة، وتحاول عوضاً عن ذلك استعطاف ترامب من خلال تقديم سلّة صفقات تجارية قد تثنيه عن قراره.

من جانب آخر، ينتقد ترامب علناً سياسة الدعم الذي تمحضه إدارة الرئيس جو بايدن لنظام كييف؛ إذ تعهّد ببذل جهد لإنهاء الحرب في أوكرانيا فور انتخابه، وحتى قبل تسلّمه السلطات الدستورية في الـ20 من كانون الثاني من العام المقبل. ويشكّك الرئيس السابق أيضاً في ضرورة «حلف شمال الأطلسي» (الناتو) الذي وفّر مظلّة حماية أمنية لأوروبا على مدى نحو 80 عاماً، ويريد بدلاً من ذلك أن يدفع الأوروبيون تكاليف تلك المظلّة. يأتي هذا في وقت دُفعت فيه الشعوب الأوروبية، من خلال سياسات نخبها الحاكمة، إلى تصوّر روسيا كأسوأ تهديد عسكري تواجهه القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945.

ويعرّي شبح ترامب، الآن، حقيقة تبعيّة حكومات الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة، أقلّه من الناحية الأمنية، حيث تعاني فرنسا وبريطانيا، القوتان العسكريتان الأهم في أوروبا، من تآكل نسبي في قدراتهما القتالية، فيما تحاول ألمانيا إعادة اختراع قوات دفاعها كجيش هجومي، لكن ضغوط الميزانيات العامّة في هذا الوقت لا تساعد الدول الثلاث على اللحاق بالتغييرات التكنولوجية المتسارعة في صناعة الحرب الحديثة، ما يضع أمن القارة، خلال نصف العقد الحالي، تحت أهواء حفنة من الناخبين الأميركيين في ويسكونسن وبنسلفانيا وغيرهما من الولايات المتأرجحة. وأظهرت الحرب في أوكرانيا، بالفعل، محدودية فاعلية الأسلحة والتجهيزات الأوروبية الحالية، فضلاً عن تراجع أعداد المجندين في جيوش القارة إلى مستويات قياسية، إذ يبلغ تعداد الجيش البريطاني، مثلاً، أقل من 100 ألف جندي، فيما لا يزيد تعداد نظيره الفرنسي على 140 ألفاً.

وفي الواقع، قد لا يكون حال أمن الأوروبيين أفضل، إلا جزئياً، إذا ما فازت هاريس في الخامس من نوفمبر المقبل. إذ إن الإدارة الديموقراطية الحالية توصّلت إلى قناعة تجد في توسيع التفويض للجيش الأوكراني باستخدام أسلحة غربية طويلة المدى لاستهداف العمق الروسي، حتمية لاستدعاء تحول نوعي في طبيعة ردّ موسكو على ذلك، وربما توسيع نطاق الحرب ليشمل دولاً أعضاء في «الناتو»، ما سيفرض تورّط الولايات المتحدة مباشرةً في النزاع مع دولة نووية، وهو أمر لا ترغب النخبة الحاكمة في واشنطن فيه، أقلّه في إطار توازن القوى الحالي. ويعتقد كثيرون، الآن، بأنه في حال فوز هاريس، فقد تدفع أوكرانيا إلى قبول اتفاق سلام يكون أفضل قليلاً من استسلام كامل، تجنباً للأسوأ، ما سيترك أوروبا وحيدة في حصاد زرع عداوتها المفتعلة ضدّ جارها العملاق في الشرق.

على الغلاف

تحت ضغط المقاطعة... وأمام انتصارات المقاومة

صدّق أو لا تصدق: الإعلام الإبراهيمي يعيش أزمة ضمير

على وقع نيران المقاومة في جنوب لبنان والفشل الإسرائيلي الذريع في العملية البرّية، والتغيرات السياسية في المنطقة والإقليم، حاولت شبكة mbc التبرّؤ من صَهينتها، فضحّت بمدير الأخبار السعودي مساعد الثبيتي، مُلصقةً به فضيحة الوثائقي الذي صوّر قادة المقاومة على رأسهم السنوار كـ«إرهابيين»

زينة حداد

سريعاً بردت «النشوة» التي عاشها الإعلام السعودي المتأسرل بعدما اعتقد بأنّ حركات التحرر والمقاومة في المنطقة ذاهبة إلى الهزيمة بعد استشهاد قادتها على رأسهم الشهيدان السيد حسن نصرالله ويحيى السنوار ورفاقهما. فقد وضع الإعلام السعودي خطته الإعلامية في الحرب التي يشنّها العدو على لبنان، بناءً على حسابات خاطئة كالعادة تتمثل في هزيمة حتمية للمقاومة وانتصار العدو. هكذا، لجأ الإعلام الخليجي إلى شيطنة المقاومين والترويج لهزيمتهم بعد اغتيال القادة، وكان شريكاً مباشراً للعدو الإسرائيلي في حربه النفسية على لبنان وفلسطين. لكنّ الإنجازات العسكرية وصمود المقاومة في جنوب لبنان وغزة، وكذلك تغيّر المعادلات السياسية في المنطقة على إثر الاعتداء الإسرائيلي الأخير على إيران... كلها عوامل أسهمت في تحويل «نشوة» الانتصار إلى هزيمة ضربت أعمدة الإعلام السعودي، ووصل صداها إلى شبكة mbc التي كانت قد عرضت وثائقياً تحريضياً ضد المقاومين («الأخبار» 2024/10/20)، إلى جانب شبكة «العربية الحدث» التي تفتح هواءها للعميل الصهيوني محمد علي الحسيني.

«إنّ إقالة مدير الأخبار في شبكة mbc مساعد الثبيتي لن تغسل أيدي السعودية من الحملة الممنهجة لتشويه سمعة المقاومة في لبنان وغزة». هذا التعليق وغيره، غزا صفحات السوشال ميديا، بعد الإعلان عن إقالة الثبيتي من موقعه الذي يشغله منذ عشر سنوات، وكان يقود فيه دفة التضليل والتحريض الإعلاميين.

جاءت إقالة الثبيتي بعد مرور أيام قليلة على عرض شبكة «mbc العراق» وثائقي «ألفية الخلاص من الإرهابيين» الذي ركّز على أبرز قادة الحركات الإسلامية المسلحة الذين اغتالهم العدو الإسرائيلي منذ عام 2000، والتشفّي باستشهادهم. كانت مهمات الوثائقي تشويه نضال المقاومين الشهداء في لبنان وغزة، بدءاً من قياديَي حركة «حماس» الشهيدين يحيى السنوار وإسماعيل هنية، وصولاً إلى الشهيد السيد حسن نصر الله وقائد «فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني. على إثر التقرير، قامت مجموعات عراقية باقتحام مبنى القناة في بغداد، وتحطيم محتواها، مع صدور قرار رسمي بإقفال مكتبها في العاصمة العراقية. هكذا، تراجع عدد متابعي الشبكة بشكل لافت، فيما ارتفعت الأصوات في العراق والدول العربية، مطالبةً بإغلاق مكاتب الشبكة كافة بسبب انبطاحها أمام السردية الإسرائيلية وتصوير العدو والولايات المتحدة الأميركية، بأنهما مخلّصا العالم العربي من «الإرهاب». كما علت دعوات الجمعيات المعنية بالمقاطعة الثقافية والفنية مطالبةً بـ «مقاطعة كل أبواق العدو الإسرائيلي الناطقة باللغة العربية، مثل مجموعة «MBC» التي تشمل فضائيتي «العربية» و«الحدث» و«سكاي نيوز عربية» و«MTV» اللبنانية، بالإضافة إلى بعض الصحف الصفراء المموّلة من جهات مقرّبة من النظامين السعودي والإماراتي الاستبداديين، مثل «الشرق الأوسط» لمساهمة كل منها في تبرير مجازر الإبادة ضد شعبنا والشعب اللبناني الشقيق، والدفاع عن المنطق الاستعماري الإسرائيلي، فضلاً عن تبنّي الرواية الصهيونية إلى حدّ المساهمة في التحريض والتضليل والحرب النفسية ضد شعوبنا ومقاومتنا للاضطهاد» (الأخبار 2024/10/23).

> **تبحث شبكة «العربية الحدث» في قرار تجميد إطلالة العميل محمد علي الحسيني**

في هذا السياق، تلفت المصادر لنا إلى أنّ إقالة الثبيتي جاءت بعد حسابات خاطئة من السعودية والأميركيين بهزيمة مشروع المقاومة في لبنان وغزة. وراحت الشبكة تطبّق إملاءات المطبّعين والمسؤولين الأميركيين والبريطانيين بتشويه المقاومين حتى بعد استشهادهم ونضالاتهم، وخصوصاً أن البريطاني سام بارنيت يقود دفة شبكة mbc منذ عام 2002 ويملي سياستها التحريرية، بناءً على توصيات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الذي استولى على الشبكة وكفّ يد مؤسسها الوليد آل إبراهيم ليلتحق بمعتقلي فندق «الريتز» عام 2017.

على الضفة نفسها، أشارت المعلومات إلى أن الثبيتي كان أول الأوراق التي سقطت جراء التسويات السياسية الخليجية الإيرانية التي تلوح في الأفق، خوفاً على المصالح السعودية النفطية والاقتصادية. وبدا واضحاً أنّ السعودية كانت أول دولة خليجية أدانت الضربة الإسرائيلية على إيران، واصفةً إياها بأنها «انتهاك لسيادة إيران ومخالفة للقوانين والأعراف الدولية»، في خطوة تؤكد على إعادة السعودية حساباتها السياسية، ما سينعكس على الأداء الإعلامي لقنواتها، ولو أنّ تلك الحسابات متأخرة.

في المقابل، راحت بعض الأصوات السعودية ترتفع ضد إقالة الثبيتي، وخصوصاً أنّ الشبكة نقلت مكاتبها إلى الرياض قبل عامين، وتسعى إلى «سعودة» الشاشة. وبدأت الشبكة حالياً البحث عن اسم جديد لتعيينه مكان الثبيتي ليتولى مهمات إدارة نشرات الأخبار في mbc. مع العلم أنها راحت أخيراً، تعوّم شاشتها بمجموعة برامج فنية وترفيهية، في محاولة منها لإعادة الثقة بالجمهور العربي والخليجي.

في السياق نفسه، عرف مساعد الثبيتي بمقالاته التحريضية ضد المقاومة الفلسطينية. قبل أسابيع، نشر مقالاً تحريضياً في صحيفة «عكاظ» السعودية بعنوان «يختبئون في أنفاقهم ويبيعون شعبهم برخص التراب»، في محاولة شعبوية منه لكسر صورة القيادات المقاومة الصامدة في غزة. كذلك، تتداول الأوساط الإعلامية أنّ شبكة «العربية الحدث» التي باتت إحدى الأذرع الإعلامية الصهيونية، تبحث في تجميد إطلالة العميل محمد علي الحسيني على شاشتها. فمنذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان، تحوّل الحسيني إلى نجم الشاشة السعودية بتحليلاته التي يزوّده بها الموساد الإسرائيلي، ما أفقد القناة «مصداقيتها»، ليتحول الحسيني أخيراً إلى «كركوز» الشاشة بتوقعاته التي تنمّ عن الحقد والكراهية وسعيه إلى الحرب الطائفية والمذهبية في لبنان.

(نهاد علم الدين)



صورة واقعية من غزة



صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي

صور الذكاء الاصطناعي تدعم الإبادة... أم تزيّفها؟

رنا علوش

«كلّ العيون على رفح»، عبارة حملتها صورة من إنتاج الذكاء الاصطناعي، أُعيد نشرها أكثر من 46 مليون مرّة على منصّة «إنستغرام» في شهر أيّار (مايو) الماضي، بهدف تسليط الضوء على الإبادة الصهيونية بحقّ قطاع غزّة. رغم أنّها تُعد من أكثر الصور المتداولة في ما يتعلق بالمجزرة المستمرّة منذ العام الماضي، إلّا أنّها تعرّضت إلى عددٍ من الانتقادات والتساؤلات. رأى كثيرون أنّ ما يحدث من وحشية في رفح، كافٍ لجذب الانتباه من دون الحاجة إلى صورة مولّدة بالذكاء الاصطناعي، لا تعكس ولو جزءاً بسيطاً من المأساة التي يعيشها أهالي المنطقة. كما أنّ الصورة لم تكن واضحة في تجسيدها لما يحدث، إذ ظنّ بعضهم ممّن لا يتابعون تفاصيل الأحداث في غزّة أنّها تصوّر منطقة صناعيّة، بينما سخر آخرون منها مشيرين إلى أنّها تبدو كأنّها تصوّر حشداً في حفلة موسيقيّة.

منذ السابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) 2023 حتّى اليوم، رافقت صوَر الذكاء الاصطناعي الإبادة التي يشنّها الاحتلال على قطاع غزّة. بعض هذه الصور تُبتكر لتجسيد العنف والدمار الذي يُحدثه الاحتلال في المنطقة، وتتمثّل غايتها في لفت النظر إلى الوحشية الخارجة على كل القوانين الإنسانية التي تمارسها قوات الاحتلال. من جهته، يستخدم العدو صوَر الذكاء الاصطناعي بهدف دعم أخباره المزيّفة التي تدّعي انتصارات وهمية أو تروّج لاتهامات كاذبة موجهة إلى المقاومة. كما أنّ هناك مستخدمين يصمّمون صوراً بهدف تجسيد انتصارات المقاومة التي يمارس الاحتلال التعتيم الإعلامي على إنجازاتها ويمنع تصويرها. وتأتي هذه الصوَر بهدف خلق رؤية بصرية لأنصار المقاومة، تتيح لهم التماس لذّة النصر. بعيداً من أهداف صوَر الذكاء الاصطناعي المتداولة منذ «طوفان الأقصى»، فإنّ انتشارها قد خلق مساحة كبيرة للجدل على مواقع التواصل الاجتماعي. بينما أيّدها كثيرون وتداولوا نشرها، انتقدها آخرون لأسباب متعددة، بعضها مقنع إلى حد كبير.

عنف الاحتلال بين الواقع والتمثيل

«أليس الواقع سيّئاً بما فيه الكفاية؟» كان هذا أحد أكثر التساؤلات شيوعاً على مواقع التواصل الاجتماعي، تعليقاً على صوَر الذكاء الاصطناعي التي تحاول تجسيد الوجع والموت والدمار في غزّة: صوَر لأطفالٍ مصابين، ولأبٍ يحمل أطفاله على ظهره بين الركامِ والمباني المهدمة، ولأطفالٍ آخرين يسرحون ويمرحون رغم ما يحيطهم من قباحة جرائم الاحتلال وغيرها من المشاهد التي جسدتها الصوَر المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي. أثارت هذه الصوَر نقاشاً واسعاً، إذ اعتبر كثيرون أنّ الصوَر الواقعية والفيديوهات التي تصلنا مباشرة من غزّة تحمل من الألم ما يكفي، ولا تحتاج إلى إعادة صياغة بواسطة الذكاء الاصطناعي. كما أنّ الصوَر الواقعية تنقل مشاعر أثقل وتلامس إنسانية المشاهد بشكل أسرع. بالإضافة إلى ذلك، فقد استاء بعضهم من الصوَر التي تُظهر الأطفال فرحين رغم المأساة والألم. وقد تكون هذه المحاولات أكثر ما أثار غضب المعارضين لاستخدام صوَر الذكاء الاصطناعي، إذ أشاروا إلى أنّ أطفال غزّة ليسوا سعداء، ويتعرّضون للاعتداءات ليل نهار، ولا يحق لنا نقل واقعهم بهذا الأسلوب، بل علينا نقل وضعهم المأساوي الحقيقي للعالم. قد يقوم كثيرون بتداول هذه الصوَر من دون نيّة سيئة، لكن يجب أخذ الجمهور الغربي في الحسبان، إذ إنّه يتربّص أنصار المقاومة على ثغرة، وقد تكون هذه الصوَر فرصته في توجيه الاتهامات لهم والادعاء بأنّهم يفبركون الواقع ومرارة الأحداث. ومن ناحية أُخرى، يلجأ بعض المستخدمين إلى تجسيد بعض الوقائع المؤلمة باستخدام صوَر الذكاء الاصطناعي، في محاولة لاحترام هوية الأشخاص الأصليين، وخصوصاً الأطفال، فيستبدلون وجوههم بوجوه مولدة من الذكاء الاصطناعي حفاظاً على خصوصيتهم وكرامتهم.

انتصارات وهمية واتهامات مزيفة

بعد مرور أربعة أيّام على عمليّة «طوفان الأقصى»، نشر «رئيس الوزراء» الصهيوني، بنيامين نتنياهو، على حسابه الخاص على منصّة «إكس»، صورة لجثّة طفل متفحّم، زاعماً أنّ حركة «حماس» حرقته. وتبنّى عدد من مناصري الكيان الصهيوني الصورة وأعادوا نشرها، ليتبيّن لاحقاً أنّها مولدة بالذكاء الاصطناعي، وغير واقعية. وأثناء التوغل البرّي الذي شنّته قوّات الاحتلال الصهيوني في قطاع غزّة، تداولت حسابات داعمة للدعاية الصهيونية، صوراً زُعم أنّها لأنفاق تُخزّن فيها المقاومة أسلحتها. دقق الموقع المخصّص لمكافحة المعلومات المضللة، «مسبار»، في هذه الصوَر، ليؤكّد أنّها مفبركة باستخدام الذكاء الاصطناعي، ودعّم تأكيده بأدلة عدّة، أبرزها انحناء الأسلحة في الصورة وزوائد في بعض البنادق. علماً أنّ بعض الصحف الغربيّة والمتصهينة، حاولت التعتيم على فبركة إسرائيل لبعض الصوَر التي استغلتها لتحقيق انتصارات وهميّة أو اتهامات زائفة، إلّا أنّ إثبات فبركة الاحتلال لعدّة صوَر باستخدام الذكاء الاصطناعي عبر صحف أُخرى، يُعد نقطة لمصلحة حركة «حماس»، وقد يسهم هذا الكشف في توجيه الأنظار نحو الحقيقة، لمن لا زال يبحث عن الطريق إلى مناصرة القضيّة الأعدل.

فرصة للاحتفال بإنجازات المقاومة

يمارس العدو الصهيوني تعتيماً إعلامياً على ما تحققه المقاومة من انتصارات في غزّة والأراضي المحتلة والحدود اللبنانية الفلسطينية، ويتكتم على أعداد قتلاه وجرحاه ويمنع الصحافة ووسائل الإعلام في الأراضي المحتلة من تصوير الأحداث الأمنية الصعبة التي يعاني منها. هكذا، عبر حجب الرؤية، يحرم العدو مناصري المقاومة من نشوة هذه الانتصارات. ومن هنا، تظهر صوَر الذكاء الاصطناعي لتجسيد إنجازات المقاومة، في محاولة لخلق فرحة انتصار جماعيّة. وغالباً ما تأتي هذه الصوَر بمبادرات عفوية من أفراد مؤيدين للمقاومة، ويشار مسبقاً إلى أنّها من إنتاج الذكاء الاصطناعي، بهدف تجنّب الجدل أو التضليل. كانت آخر هذه الصوَر، محاولة لتجسيد طائرة مسيّرة فوق رؤوس جنود العدو وهو يتناولون عشاءهم، وقد أتت هذه الصورة عقب قيام المقاومة اللبنانية بإطلاق طائرة مسيرة من لبنان نحو حيفا، واستهداف قاعة طعام في معسكر تدريب لـ«الجيش» الصهيوني في منطقة بنيامينا شمال الأراضي المحتلة، في 13 تشرين الأوّل (أكتوبر) الجاري، ما أسفر عن إصابة أكثير من 76 صهيونياً. تداول مستخدمو منصّات التواصل الاجتماعي صورة الذكاء الاصطناعي التي جسّدت هذه الحادثة، إذ منحتهم تجربة مرئية تعزز الشعور بالنصر والأمل والاستمرار. وفي غالبية الحالات، لا تسبب هذه المحاولات العفوية أي ضرر أو تضليل طالما تُرفق بالإعلان عن مصدرها المرتبط بالذكاء الاصطناعي.

تتعدد أهداف صوَر الذكاء الاصطناعي ومصادرها التي ترافق الإبادة المستمرة في غزّة منذ أكثر من عام. ورغم أنّه لا طريقة لمنع هذه الظاهرة المتنامية من الانتشار، إلّا أنّ المساءلة والرقابة الذاتية قد تكونان أفضل السبل للتعامل مع هذه الصوَر. ففي ظل انتشار التضليل وتزييف الحقائق، يواجه المشاهد صعوبةً في التمييز بين الأخبار الصحيحة والمزيفة، وتأتي بعض صوَر الذكاء الاصطناعي لتزيد الطين بلّة. وقد تكون المساءلة الذاتية قبل تداول ونشر أي صورة أمراً ضرورياً، لتقييم الجدوى والهدف من نشرها، وتجنّب الإسهام في التشويش.

في متناول كل الناس

في حديث مع الصحافي اللبناني والمدرب على التدقيق بالمعلومات، محمود غزيّل، عن صوَر الذكاء الاصطناعي المرافقة لحرب الإبادة، يشير غزيّل إلى أنّ هذه الصوَر أصبحت أكثر انتشاراً بعدما أصبحت «أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، متاحة بكلفة منخفضة لشرائح أكبر من الناس، مكّنت المستخدمين من إنشاء الصور التي يتخيلونها بدقة، وفقاً للوصف الذي يختارونه والتأثير الذي يرغبون به، من دون الحاجة إلى الاعتماد على الصوَر المكلفة من وكالات الأنباء أو الالتفات إلى الملكية الفكرية. هذه الصوَر المولفة بالذكاء الاصطناعي، تسمح بتعديل التفاصيل وتحسينها لتتناسب مع رسالة أو فكرة معينة، سواء كانت الفكرة حقيقية أم مفبركة». أمّا عن الدور الذي تلعبه هذ الصوَر في ظل الأوضاع المأساوية التي تلحق بالمنطقة، فقد أكّد أنّ هذه الصوَر لم تسهم سوى في إثارة الشكوك والتضليل رغم أنّ الذين ولّدوها «كانت نيتهم صافية، ويريدون التعبير عن قصص سمعوها أو تخيلوها من هذه الإبادة المستمرة، فرأينا انتشاراً لصور أطفال ينامون في الوحل داخل خيمة، تبين أنها مولدة بالذكاء الاصطناعي، والأمر مشابه لأطفال وسط الركام يحملون علم فلسطين، أو طائرات لبنان وسط نيران الغارات الإسرائيلية. إلا أنّ عدداً من الناس والجهات تبنّوا هذه الصور، ووقعوا في فخ المعلومات المضللة، فرأينا جهات سياسية تتناقل هذه الصوَر لرفع أجندة المطالبات والنداءات، بينما استخدم بعضهم صوَر الأطفال لطلب الحصول على المزيد من المساعدات للنازحين. انتشار ظاهرة الصوَر المصنوعة بالذكاء الاصطناعي جعل العالم، ونحن منه، يشكك حتّى في جرائم الاحتلال الإسرائيلي، من بينها صوَر المعتقلين العراة في فلسطين، إذ أظهرت منصّات التواصل تشكيكاً كبيراً بها وعدم تيقّن إن كانت حقيقية أم لا». أمّا عن طرق التأكّد من صحّة الصوَر المتداولة والتعرّف إلى صوَر الذكاء الاصطناعي، فيؤكّد غزيّل أنّ الذكاء الاصطناعي التوليدي يتطوّر بسرعة مذهلة «ما يجعل من الصعب الاعتماد على أداة واحدة يمكنها الكشف عن التزييف بشكل دائم. الأداة التي تعمل بكفاءة اليوم قد تفقد فعاليتها غداً إن لم يتم تحديث قواعد بياناتها بانتظام. وبناءً على ما رُصد من مواد مزيفة في الأشهر الماضية، يبقى الإنسان هو خط الأمان الأوّل في تقييم صحة الصور. إذ إنّ التدقيق في تفاصيل الصورة يمكن أن يكشف شوائب واضحة، مثل وجود ستة أصابع في اليد أو اختفاء النوافذ من هيكل الطائرة». ويضيف غزيّل: «من خلال خبرتي في تدقيق المعلومات، أرى أنّه من الأفضل اللجوء إلى مبادرات تدقيق المعلومات أو المصورين الصحافيين للمساعدة في الكشف عن هذه التزييفات، إذ أصبحت حواسهم مدرّبة على رصد نسبة كبيرة من هذه الشوائب».

على طريق القدس

عيناتا تورث مقاومة إسرائيل حتى الشهادة

آمال خليل

«حيف يا عيناتا يطلع من أرضك صهيوني». هتاف يزداد صدحاً على مرّ الأجيال في البلدة التي تساند مارون الرأس وبنت جبيل وعيترون عند الحدود الجنوبية مع فلسطين المحتلة. صداه يطغى على الأصوات المطالبة بنزع سلاح المقاومة. وها هي عيناتا تروي قصص العدوان الإسرائيلي والتصدي له على مر الأزمان والمقاومة (ات).

هزائم العدو المتلاحقة على مذبح عيناتا، دفعه إلى الانتقام منها، حتى من مقابرها. وكما قصف في عدوان تموز 2006 مقابر الشهداء، أغار أول من أمس على روضة شهداء «تموز 2006». كررت إسرائيل شهادة 45 شهيداً، بينهم 18 عجوزاً وسيدة وطفلاً استشهدوا في المجزرة التي عرفت بـ«الملجأ» في 27 تموز (يوليو) 2006، إضافة إلى 14 مقاوماً استشهدوا خلال مواجهات عيناتا لصد محاولات إسرائيل بالدخول إليها. لم يعد لمروان سمحات شاهد رخام يدل عليه. لكنّ طيفه في اصطياد جنود العدو لا يزال يروى في كل بيت. ولم يعد لزيد حيدر أو محمد سمحات قبر يزوره الأهل. لكنهم كلما نظروا إلى تلة مسعود ومارون الرأس المقابلة، سيرونهما مساهمين في مجزرة دبابات الميركافا. تدمير روضة شهداء «تموز 2006»، لن يمحي مجازر إسرائيل وهزائمها على أرض عيناتا. تاريخ حاضرة جبل عامل طويل مع الصهاينة. إذ إن الكثير من عائلاتها توارثت المقاومة والشهادة كما توارثت الأرض والرزق، منهم آل أيوب. في الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) عام 2000، عاد عبد الله النمر إلى عيناتا بعد تأخير دام خمسة عشر عاماً. بعد تحرير بلدته بخمسة أشهر، نقلت رفاته من طيردبا (قضاء صور) حيث دفن بعد استشهاده في عملية لـ«جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» ضد دورية للاحتلال الإسرائيلي في بيت ليف (قضاء بنت جبيل) في 26 أيلول (سبتمبر) 1985. نام النمر في قبره فيما انتشر ذكره في البلدة بعد تسمية شارع باسمه، تخليداً لدوره المقاوم. بالتزامن، عاد كامل أيوب أيضاً، رفيق النمر ومؤسس خلية الجبهة في عيناتا. وجد بأن تحرير الجنوب سبب كافٍ لإنهاء اغترابه الأفريقي، الذي بدأه منذ نهاية الثمانينيات وبعد انحسار العمل العسكري للجبهة وللحزب الشيوعي اللبناني. عاد أيوب إلى عيناتا ليعيد تشكيل مقاومته الخاصة ضد إسرائيل، ثقافياً واجتماعياً وزراعياً في زمن التحرير. وعندما اقترب الخطر مجدداً، امتشق سلاحه حتى استشهد أول من أمس جراء الغارات التي استهدفت عيناتا. حمل سنواته الأربع والستين وتراكم خبرته العسكرية ونشرها بين جيل عيناتا الجديد من المقاومين ومنهم ابن شقيقه مازن أيوب الذي سبقه إلى الشهادة يوم السبت الماضي. وسام شهادة كامل ومازن الذي علق على صدر آل أيوب، أضيف إلى أوسمة شهادة والد مازن، جميل أيوب، في مواجهات عيناتا في تموز 2006، وشهادة سميرة، شقيقة جميل وكامل، مع حفيداتها الثلاث باستهداف سيارتهن قبل عام على طريق عيناتا. أوسمة تلألأت في فيء شهيد عيناتا الأول في مواجهة إسرائيل: علي أيوب عام 1972.



والدة الشهيد مروان سمحات أحد ابطال مواجهات عيناتا في عدوان تموز 2006 عند عودة جثمانه الأسير في عملية تبادل للمقاومة عام 2008 (تصوير حسن بحسون)

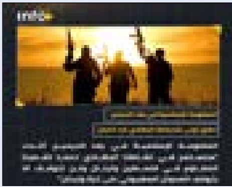
في حديث إلى «الأخبار»، استعرض الصحافي سمير أيوب، فصولاً من تجربة شقيقه كامل التي توجت بالنهاية اللائقة. «نشأنا في كنف والدي الفلاح عبد الحسين أيوب الذي كان يحمل المؤن والحاجيات للفدائيين الفلسطينيين وكان يشارك في التظاهرات الوطنية والمطلبية وانتفاضة مزارعي التبغ. أما كامل، فقد تأثر بشكل خاص بشهادة علي أيوب، من «منظمة الحرس الشعبي» و«قوات الأنصار»، الذي تصدى لقوة معادية حاولت اقتحام البلدة. تقرب من الفدائيين وانضوى في الحزب الشيوعي حتى صار مشاركاً في نوبات حرس عيناتا مع شبان من عكار وبيروت والجبل والجنوب». عند الاجتياح الإسرائيلي عام 1978، هجر كامل وسمير والأهالي راجلين. في صور، انفصل عن أسرته، ملتحقاً بالمقاومين ومنتقلاً إلى صيدا حيث أكمل دراسته المهنية وشارك في التصدي للاجتياح الإسرائيلي عام 1982 مع رفيقه الشهيد عمار قوصان. مع الشهيد عبدالله النمر وآخرين، قرر نقل المقاومة إلى عيناتا. الخلية التي أسّسها، أسهمت في عمليات عدة لجبهة المقاومة منها تفجير إذاعة «صوت الأمل» في مارون الرأس عام 1985. في عدوان 2006، دمر منزله ومنزل والديه. وفي العدوان الحالي، دمر منزله في «العقبة» مجدداً. أكثر ما أسف له، المقتنيات التي جمعها من أثر شقيقته سميرة وحفيداتها وعلقها في خزانة عند مدخل البيت كمزار يزار. استكمل أيوب مقاومته مع «حزب الله» متخطياً الفروقات العقائدية. تحول اسمه الحركي من «المختار» في زمن الجبهة إلى «جواد» في زمن المقاومة الإسلامية. لكنه لم يشعر بالازدواجية. «قتال إسرائيل يوحّد الأمم جمعاء» كما كان يقول. فالهدف معجل مكرر بألا «يدخل صهيوني إلى أرض عيناتا». هدف كامل أيوب الذي ورثه عن علي أيوب الذي قال يوم استشهاده قبل 52 عاماً: «ما رح يفوتوا إلا على جثثنا».

«شوك» السنوار يثير حفيظة «أمازون»



تحت ضغط من حركات صهيونية يمينية متطرفة، حذفت شركة «أمازون» رواية «الشوك والقرنفل»، من قائمة مشترياتها، في شهر نيسان (أبريل) الماضي. تحمل الرواية توقيع قائد حركة «حماس»، الشهيد يحيى السنوار، وتتناول سرداً لتاريخ المجتمع الفلسطيني الذي عايشه الكاتب منذ طفولته وحتى ختام الرواية، ممتدةً من حرب عام 1967 وحتى انتفاضة الأقصى عام 2000، وتعود أحياناً، عبر الاستدعاء والاستشهاد، إلى فترة أبعد مثل النكبة عام 1948. كتب السنوار روايته هذه في سجن الاحتلال، الذي قضى فيه ثلاثة وعشرين عاماً، على إثر اتهامه بالتخطيط لاختطاف جنديَّين إسرائيليين وقتلهما، وقتل أربعة فلسطينيين كانوا عملاء للاحتلال. وفي الوقت الذي استجابت فيه «أمازون» للضغوط الصهيونية من أجل حذف كتاب السنوار، لا يزال كتاب «كفاحي» للنازي أدولف هتلر، متاحاً على قائمة المشتريات بجميع لغاته.

لا مقاومة في بلاد الحرمين!



بعدما انتشر مقطع فيديو لطائرة مسيّرة زُعم أنّ «المقاومة الإسلاميّة في بلاد الحرمين» كانت قد أطلقتها باتجاه «إسرائيل»، تبيّن أنّ الفيديو هو تعديل لفيديو نشرته «المقاومة الإسلاميّة في العراق» في وقت سابق، وتحديداً في شهر تمّوز (يوليو) الماضي. كما تحققت بعض المنصّات المعنيّة بمكافحة الأخبار الكاذبة من وجود فصيل يُسمّى بـ«المقاومة الإسلاميّة في بلاد الحرمين»، ليتبيّن أنّ لا وجود له في الواقع.

ميتا وغوغل وأخواتهما... خُدّام الإمبراطورية



بعد عام على الرقابة التي فرضتها شركتا «ميتا» و«غوغل» على منصاتهما، عقب عملية «طوفان الأقصى»، والتي أدّت إلى حظر حسابات ومنشورات مؤيدة لفلسطين، تظاهرت مجموعة من الموظفين السابقين للشركتين، أخيراً أمام مبنى شركة «ميتا»، مطالبين بإنهاء الرقابة على كلّ ما يتعلق بفلسطين، والسماح للعالم بأسره برؤية ما يحدث من عنف وإجرام في غزّة والأراضي المحتلة. وكان من بين المتظاهرين موظفون سابقون فُصلوا بسبب مواقفهم المؤيدة لفلسطين أو معارضتهم للرقابة المفروضة على المحتوى المتعلقة بها، كما انضمّ إليهم عدد من صانعي المحتوى الذين تخضع حساباتهم لرقابة مشددة بسبب تأييديهم للقضيّة الفلسطينيّة.

باسم يوسف مع... مين؟



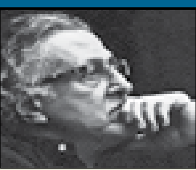
بعد ظهوره في مقابلات عدة على قنوات أميركيّة، لمناقشة الإبادة التي يشنّها الاحتلال على أهالي قطاع غزّة، أطلّ باسم يوسف كعضو في لجنة تحكيم برنامج Arab Got Talent على قناة «أم بي سي» التي تروّج للدعاية الصهيونية. وفي إحدى الحلقات، يظهر يوسف وأمامه شاي «ليبتون»، إحدى أشهر العلامات التجاريّة الداعمة للكيان الصهيوني! لكنّ ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، اعتبروا أنّ ظهور يوسف على قناة «أم بي سي» التي تعالت الدعوات لمقاطعتها، يُمثل دليلاً جديداً على أنّ يوسف يستغل قضية الدفاع عن شعب غزّة لاستعادة نجوميته.

حرية التعبير بحسب إيلون ماسك!



أقدمت منصّة «إكس» التي يمتلكها إيلون ماسك، على توقيف حساب المرشد الإيراني علي خامنئي، مع عرض إشعار يشير إلى أنّ «الحساب قد خالف قواعد المنصّة». لم تُقدّم المنصّة أي توضيح فعلي لأسباب حذف حساب خامنئي، غير أنّ الإجراء جاء عقب نشر الحساب عدّة تعليقات باللغة العبريّة، حول هجمات علنيّة شنّتها «إسرائيل» على إيران، وكان آخرها تعليق يفيد بأنّ الهجمات «لا ينبغي تضخيمها أو التقليل من شأنها». ورغم إغلاق الحساب، يحتفظ مكتب خامنئي بحسابات أُخرى على «إكس»، تنشر رسائل بلغات مختلفة. ولا تُعدّ هذه المرة الأولى، التي تُعلّق فيها حسابات خامنئي على مواقع التواصل الاجتماعي، ففي شباط (فبراير) الماضي، حذفت «ميتا» جميع حسابات فايسبوك وإنستغرام التابعة لخامنئي، بعد دعمه لحركة «حماس» وتأييده عملية «طوفان الأقصى».

على بالي



أسعد أبو خليل

ما الذي يجمع بين أمين الجميّل وفؤاد السنيورة وميشال سليمان؟ السؤال مشروع بعد الاجتماع الذي عقده الثلاثة في بكفيّا. يمكن أن نقول إنّ الثلاثة قبضوا في تاريخهم من السعوديّة، لكنْ لا يمكن إثبات القِول، وخصوصاً أنّ الثلاثة عنوان للنزاهة والشفافية (وهو ما ورد في بيانهم للتدليل). وهناك عامل التصرّف بالمال العام، لكنّ هذا يحتاج إلى محاكم وإثباتات ولجان تحقيق (بالفعالية نفسها لتحقيقات صفقة البوما في عهد الجميّل). ويمكن سِوْقُ اتّهام آخر حول مدى خدمة الثلاثة للمشروع الإسرائيلي في سنواتهم في الحكم. لكنْ هذا اتّهام باطل بالعمالة وهو لا يجوز. السنيورة، مثلاً، ترّأس «النادي الثقافي العربي» في السبعينيّات وأدار ندوات عروبيّة فيه. وهذا يكفي كي يدحض تهمة خدمة المشروع الإسرائيلي في حرب تمّوز (مع أنّ ديفيد هيل يفضح السنيورة في كتابه عن العلاقات اللبنانيّة ـ الأميركيّة عندما لاحظ ببراءة أنّ نقاط السنيورة في مؤتمر روما أثناء الحرب كانت طبق الأصل لمطالب أميركا، أي مطالب اللّوبي الإسرائيلي في واشنطن). والسّنيورة أكّد غيرَ مرّة أنه لا يحتاج إلى فحص دم في وطنيّته. الجميّل حالة أخرى، لأنّه نُصِّب بواسطة «جيش» الاحتلال الإسرائيلي، وهو تعهّد - بحسب كل المراجع - بالوفاء بكل التزامات أخيه للحكومة الإسرائيليّة. الجميّل وافق على بنود 17 أيّار التي رأى الوفد الأميركي بأنّه تنازل أكثر مما كان هو يتوقّع أو يريد. أمّا سليمان فهو كافح في مكتب غازي كنعان ضدّ التوغّل الإسرائيلي، كما أنّه قدّم في عهده مشروعاً بديلاً للمقاومة، ومفاد هذا المشروع هو رشقة رصاص ضدّ العدو. ورشقة الرصاص هذه كفيلة بصدّ أيّ عدوان. أمّا انقلاب ميشال سليمان على المحوَر الذي نصبه رئيساً والتحاقه بمحور السعوديّة، فهو منزه عن الغرض المادي، بالرغم من قصّة بيع ساعات «الرولكس»، وبالرغم من فضائح القبض على التجنيس الذي ازدهر في عهده (لكن للأمانة: فساد عهد الجميّل فاق العهود الأخرى). الثلاثة في بيانهم طالبوا بتنفيذ مطالب إسرائيل من دون «اشتراطات». أي إنهم لا يرون أنّ وقف النار ضروري، لأنّ ضغط نيران العدو مهم لهم.



الأخبار al-akhbar

صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير: ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول: وفيق قانصوه

مجلس التحرير: أمل الأندري، محمد وهبة، وليد شرارة، دعاء سويدان، جمال غصن، حسين سمور

المدير الفني: صلاح الموسى

المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن

تلفاكس: 01759500 01759597

ص.ب 113/5963

 /AlakhbarNews

 @AlakhbarNews

 /AlakhbarNews

الإعلانات: الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com

التوزيع: شركة الأوائل 03 / 828381 ـ 01 /666314 ـ 15

الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com